مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٤٩

الجمعة، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالويك
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/445)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/445)

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأودّ أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/445، التي تتضمن التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور في سياق تجديد ولاية العملية المختلطة.

وبعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، يشرفني أن أوجه نظر أعضاء المجلس إلى التقييم المشترك للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للعملية المختلطة، وهو التقييم الذي قدمته العملية لمختلطة في التقرير الخاص (S/2019/445) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، وفقاً للفقرة ٧ من القرار. وسأسلط الضوء أيضا على أثر التطورات السياسية والأمنية في عموم السودان منذ ١١ نيسان/أبريل على المسار المتوقع للعملية المختلطة، وهي الأحداث التي أدت أيضاً إلى قرار المجلس بإرجاء تقديم التقرير المذكور لمدة شهر واحد.

لقد وُضع التقرير المعروض على مجلس الأمن في صيغته النهائية في ضوء التطورات السياسية الهامة على الصعيد الوطني التي أدت إلى بداية تغييرات جذرية في نظام الحكم في السودان الذي دام ٣٠ سنة. وحدثت منذ ذلك الحين تطورات أخرى، ما أسفر عن حالة يتعذر التنبؤ بها على نحو متزايد. إن ما بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على شكل اضطرابات اجتماعية ناجمة عن المظالم الاجتماعية – الاقتصادية أدى إلى خلع الرئيس البشير في ١١ نيسان/أبريل وما تلاه من استيلاء المجلس العسكري المؤقت على السلطة، والذي يُجري حالياً مفاوضات مع قوى إعلان الحرية والتغيير التي تنضوي تحتها جماعات المعارضة بشأن طبيعة وهيكل نظام الحكم.

وفي حين خلفت أحداث ما بعد ١١ نيسان/أبريل تأثيرا معتدلا على الحالة السائدة في دارفور حتى الآن، فقد تكون لحالة عدم اليقين بشأن نتائج المفاوضات تداعيات تمتدّ بعيداً خارج الخرطوم وتؤدي إلى تصعيد العنف. إن الهجمات التي وقعت في ٣ حزيران/يونيه وعمليات قتل المدنيين، التي أدانها المجلس، هي تجسيد لهذه المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن الجهات الفاعلة التي يُزعَمُ ارتكابها مثل هذا العنف من قبيل قوات الدعم السريع، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدارفور، تثير قلق السكان المدنيين هناك. وأود أن أضيف أن البعثة وقيادتها تبذلان قصارى

جهدهما للحفاظ على التفاعل الطبيعي مع السلطات الحالية، لكن الحالة المتقلبة السائدة في الخرطوم تجعل من الأصعب على البعثة مواصلة هذه الاتصالات على أساس منتظم.

وفي هذا السياق، أود أن أوجّه نظر المجلس إلى التحديات المحددة التي تواجهها العملية المختلطة حتى الآن والتي تؤثر بصورة واضحة على عملياتها. وهي تشمل، أولاً، نهب معسكر الجنينة في يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو على يد السودانيين من المدنيين وأفراد قوات الأمن، وهو حادث أُبلغ به مجلس الأمن بالتفصيل؛ ثانياً، مرسوم المجلس العسكري المؤقت رقم ١٠٢ لعام ٢٠١٩، الصادر في ١٣ أيار/مايو، الذي يطلب من العملية المختلطة تسليم جميع المعسكرات إلى قوات الدعم السريع، وهو أمر يتنافى مع قواعد وإجراءات الأمم المتحدة. وبالنظر إلى هذه التطورات، لم يكن لدينا أي خيار سوى وقف تسليم مواقع العملية المختلطة إلى السلطات السودانية إلى حين إلغاء مرسوم المجلس العسكري المؤقت. وفي الوقت نفسه، نعمل على وضع الخطط والتدابير لمنع وقوع حوادث في المستقبل على غرار النهب الذي وقع في الجنينة.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أعرض بإيجاز النتائج الرئيسية للتقييم المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على النحو المبين في التقرير الخاص. فقد بقيت اتجاهات النزاع في دارفور على حالها منذ عام ٢٠١٦. ويقتصر وجود الجماعة المتمردة الوحيدة النشطة هناك، وهي جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، على جيوب في جبل مرة، وهي محدودة القدرات التشغيلية ومجزأة على نحو متزايد بسبب الاقتتال فيما بين الفصائل. أما الجماعتان المتمردتان الأخريان، وهما حركة جيش تحرير السودان – فصيل مني ميناوي وحركة العدل والمساواة – فصيل جبريل إبراهيم، فما زالتا ناشطتين في المنطقة، مع أنهما فقدتا موطئ القدم لهما في دارفور، وقد أصبحتا جزءاً لا يتجزأ من النزاع الليبي. ورغم أن التقييم خلص إلى أن مجمل العنف بين القبائل قد تراجع بوضوح، لا تزال العوامل المسببة للنزاعات المتعلقة بالحصول على الأراضي والموارد والتدهور البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان في حاجة إلى المزيد من المعالجة.

إن العملية السياسية في دارفور في حالة جمود، على الرغم من الوثبة القصيرة التي حققتها في كانون الأول/ديسمبر الماضي من خلال المفاوضات المكثفة التي جرت بقيادة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. وفي الوقت نفسه، يتواصل تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة، وقد أُنجزت عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في جميع ولايات دارفور على مستوى المحليات، وصياغة مقترحات محددة لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً والحفاظ على السلام في دارفور.

ويتسم السياق الحالي بقدرة محدودة للمؤسسات المعنية بإنفاذ القانون وسيادته؛ وبأزمة إنسانية طويلة الأمد، مع وجود حوالي ١,٥ مليون من المشردين يعيشون في المخيمات، لا يستطيع ٩٠ في المائة منهم دفع ثمن أكثر من سلة غذاء واحدة في اليوم؛ وبقلّة عدد البرامج الإنمائية القابلة للاستمرار. وتتطلّب معالجة هذه العوامل المتضافرة اتباع نهج شامل يتجاوز حفظ السلام. وقد أقرّ مجلس الأمن هذا التحول منذ اتخاذ قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي دعا إلى إعادة تشكيل العملية المختلطة وفق نهج ذي شقين لحفظ السلام وبناء السلام. وفي العام الماضي، أيّد القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) مفهومَ المرحلة الانتقالية ودعَمَ مهام الاتصال في الولايات بوصفها وسيلةَ التنفيذِ لأولويات بناء السلام الأربع، مع مواصلة خفض بصمة عنصر حفظ السلام.

ويعيد التقرير الخاص التأكيد على استمرار هذه الاتجاهات ويخلص إلى أن عمليات حفظ السلام لم تعد الأداة الأنسب لمعالجة الوضع في دارفور، وهو وضع سيتطلب من العملية المختلطة تعديل نهجها وعملياتها وقدراتها على النحو المناسب

وهي تستهل المراحل الأخيرة من وجودها. ولذلك تشير استنتاجات التقرير إلى استمرار عملية التخفيض التدريجي والخروج في عام ٢٠٢٠، تمشياً مع أحد الخيارات المقترحة، وهي عملية صيغت بعناية لتحقيق تخفيض تدريجي ومسؤول يتلاءم مع الواقع الميداني. وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان تطابق هذه العملية مع الحقائق المستجدة على أرض الواقع، يقترح تقرير التقييم إجراء استعراض بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

ومن الآن فصاعدا، ينبغي توجيه الاهتمام إلى العوامل المسببة للنزاعات، أي الوصول إلى الأراضي والموارد، وتغير المناخ وتدهور البيئة، وحقوق الإنسان والحماية. وفي هذا السياق، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني تمثّل تحدياً كبيراً، ولهذا السبب يقترح تقرير التقييم نقاطاً مرجعية محددة في الأجلين المتوسط والطويل. إن إطار مهام الاتصال في الولايات، الذي أيده المجلس في العام الماضي للتركيز على الحلول في مجال سيادة القانون والقدرة على الصمود وأسباب المعيشة، ولتقديم الخدمات الفورية للأشخاص المشردين داخلياً، سيكفل استمرارية تدخلنا بما يتجاوز العملية المختلطة.

ومع وضع الخروج النهائي في الاعتبار، أعاد التقييم الاستراتيجي النظر في أولويات العملية المختلطة التي يتعين التركيز عليها وهي، أولاً، تنشيط العملية السياسية، بسبل منها وضع استراتيجية محدّثة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن عملية السلام في دارفور؛ ثانياً، تعزيز مؤسسات سيادة القانون في السودان؛ ثالثاً، دعم الاستقرار على المدى الطويل من خلال إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً ونهج مستدام قائم على حقوق الإنسان لسكان دارفور. وفي هذا السياق، ستقوم البعثة بتعزيز دور مهام الاتصال في الولايات بوصفها آلية تكامل مبتكرة لنهج يشمل المنظومة بأسرها.

وأخيرا، ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى النظر بعناية في الخيارات المتاحة للخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها، وفقا للتوجيهات الواردة في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، وفي ضوء جميع الاعتبارات السالفة الذكر.

الرئيس: أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غيلمور.

السيد غيلمور (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم للمجلس إحاطة، بناء على الإحاطة الهامة التي قدمها السيد لاكروا، التي نتفق معها تماما. وسأتكلم عن قضايا حقوق الإنسان التي تؤثر على السلام والأمن في دارفور.

لقد انخفض العنف بين الميليشيات المسلحة وقوات الأمن الحكومية في دارفور، وكذلك فيما بين القبائل. ونحن نرحب بذلك. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في دارفور في الأشهر الأخيرة، مع زيادة ورود تقارير عن أعمال القتل والاختطاف والعنف الجنسي والانتهاكات الأخرى.

ومنذ نيسان/أبريل، كانت للاحتجاجات على مستوى البلد والتطورات السياسية في العاصمة بعض الآثار المتلاحقة في دارفور، مع تظاهر الآلاف من المحتجين في المدن الرئيسية وزيادة عدد الانتهاكات الموثقة. وقد لجأت قوات الأمن التابعة للدولة، بما في ذلك قوات الدعم السريع، إلى العنف في قمع كثير من هذه الاحتجاجات في دارفور. وفي هذا الصدد، قام عنصر حقوق الإنسان التابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتوثيق مقتل ٤٧ شخصا وجرح ١٨٦ من المدنيين في مناطق مختلفة من دارفور في الفترة بين ١١ نيسان/أبريل و ١٢ حزيران/يونيه. وفي زالنجي، في وسط دارفور، قتل ١٠ مدنيون وأصيب ٩٣ آخرون بجروح بسبب ما يعتبر استخداما مفرطا للقوة.

وهناك تقارير تفيد بأن الكيانات الأمنيةالتابعة للدولة لجأت إلى عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية لتقييد حرية

التنقل والتجمع، وكذلك لقمع المعارضة أو أعمال التضامن مع الاحتجاج في الخرطوم في الشهرين الماضيين، وتم اعتقال ١٦٣ مدنيا واحتجازهم فيما يتعلق بالاحتجاجات في دارفور. وتلقى قسم حقوق الإنسان التابع للعملية المختلطة روايات عن قيام قوات الدعم السريع بتكثيف الهجمات على المدنيين ومضايقتهم ونهب المنازل والمواشي. وتم الإبلاغ على نطاق واسع عن مشاركة تلك القوات في القمع العنيف للاحتجاجات في الخرطوم، الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من القتلى من المتظاهرين السلميين.

ونعتقد أنه لا تزال هناك العديد من الحالات في دارفور محجوبة عن الأنظار ولم يتم الإبلاغ عنها بالقدر الكافي بسبب عدم إمكانية الوصول إلى بعض أجزاء المنطقة. وفي بعض المناطق من جبل مرة، تشكل قوات الأمن جهة التمثيل الوحيدة الموجودة للحكومة، إلا إنه يقال إنها هي المرتكب الرئيسي للانتهاكات ضد السكان المدنيين – أي الأشخاص الذين هم هناك لحمايتهم.

والواضح أن ذلك لا يؤدي إلى زيادة ثقة السكان في هيئات إنفاذ القانون. لقدكان لوجود العملية المختلطة وما اضطلعت به من عمل هام فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحماية المدنيين تأثير إيجابي، على نحو ما أكده الأشخاص المشردين داخليا والمجتمعات المحلية. وخلال هذه الفترة، تمكنت العملية المختلطة، بما في ذلك قسم حقوق الإنسان، من العمل لنزع فتيل النزاعات والعنف من خلال تفاعلها مع السكان وأنشطة الدعوة التي قامت بها مع قوات أمن الدولة والسلطات القضائية.

وفي بيئة من العنف وعدم اليقين، فإن دعم أولويات حماية المدنيين وحقوق الإنسان في ولاية العملية المختلطة أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك من خلال استمرار الرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء دارفور. ونعتقد أن تعزيز الوجود المدني للبعثة سيكون له تأثير إيجابي على حماية المدنيين.

وفي الوقت نفسه، بواصل قسم حقوق الإنسان التابع للعملية المختلطة تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال مهام الاتصال في الولايات.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى التعاون الإيجابي الذي حظينا به مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشأت معها العملية المختلطة إطار تعاون لمواصلة بناء القدرات الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وتتعاون العملية المختلطة، من خلال عنصرها المعني بحقوق الإنسان، على نحو وثيق مع القوات المسلحة السودانية، ولا سيما في شمال دارفور، ومع لجنة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطتها.

وللأسف، من المرجح أن يستمر العنف وحالة البلبلة اللذين اندلعا في دارفور في الأشهر القليلة الماضية إلى أن تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع – التي أطلق عليها السيد لاكروا للتو ”مسببات النزاع“. ويوضح الحادث المأساوي الذي وقع في قرية ديليج في وسط دارفور، يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٧ شخصا بسبب العنف بين القبائل، وشمل جهات تابعة للدولة، هذه النقطة، فضلا عن الصلة المباشرة بين حقوق الإنسان والأمن.

ويحدونا أمل قوي في أن تتضمن أي خريطة طريق انتقالية تدابير تسمح لسكان دارفور باستعادة الثقة في هيئات إنفاذ القانون، وسيادة القانون، ومؤسسات الدولة اعلى نطاق أوسع، بالإضافة إلى الاعتقاد بأنه ستكون هناك مساءلة عن الاستخدام المفرط للقوة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي الختام، نؤيد بقوة ما أسماه بيان أمس الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور ”حتمية أن تكفل جمهورية السودان الحماية الكاملة للمدنيين واحترام حقوق الإنسان والحريات“.

الرئيس: أشكر السيد غيلمور على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بدوري، أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والأمين العام المساعد غيلمور على إحاطتيهما هذا الصباح.

أود أن أتكلم قليلا، أولا، عن النطاق الأوسع للحالة في السودان وتأثيرها على دارفور ثم، ثانيا، عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والنهج الذي نتبعه تجاه التجديد المقبل للولاية.

إننا نجتمع مرة أخرى خلال أوقات مضطربة في السودان. وعندما اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8513)، قلت إن المجلس العسكري الانتقالي كان لديه خيار. فكان من الممكن أن يختار تلبية المطالب المشروعة للشعب السوداني في وجود نظام سياسي شامل للجميع يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وكان من الممكن أن يختار المشاركة مع المجتمع الدولي للحصول على الدعم الذي تمس حاجة السودان إليه في سعيه إلى تغيير عقود من سوء الإدارة الاقتصادية والمساعدة في حل النزاع.

ولكن بدلا من ذلك، اختار المجلس العسكري الانتقالي العنف الوحشي الذي أسفر عن وفاة أكثر من ١٠٠ من المتظاهرين المدنيين السلميين وإصابة مئات آخرين. ومن خلال البيان الصحفي الذي أصدرناه هذا الأسبوع (SC/13836)، قمنا، نحن، في المجلس بإدانة هذا العنف بشدة، وقمنا بحث السلطات على الكف فورا عن استخدام العنف، واحترام حقوق الإنسان احتراما كاملا، وكفالة تحقيق العدالة والمساءلة. وإنني على يقين من أن ذلك سيمثل رسالة واضحة ولا لبس فيها يوجهها أعضاء المجلس اليوم.

ونشير إلى أن المجلس العسكري الانتقالي اليوم قد أقر بالانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية في ٣ حزيران/يونيه، وقال إن هناك تحقيقات جارية. وتحث المملكة المتحدة السلطات العسكرية على ضمان أن يكون التحقيق شفافا ويكفل تحقيق المساءلة التي يقع على عاتق السلطات العسكرية المسؤولية عن توفيرها للشعب السوداني.

وأود أيضا أن أعرب عن دعمنا القوي لموقف الاتحاد الأفريقي. لقد أثبت الاتحاد الأفريقي قيادة إقليمية قوية في الاستجابة للحالة في السودان. ونؤيد تأييدا كاملا جهوده الرامية إلى إيجاد حل سريع وسلمي للأزمة الحالية، وندعو جميع الشركاء الدوليين إلى إبداء دعمهم لتلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

وللأسف، فإن العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكب في الخرطوم منذ ٣ حزيران/يونيه أصبحت كلها مألوفة لأهل دارفور. وعلى نحو ما أشار أندرو غيلمور، لا تزال هناك شواغل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان والحماية في دارفور. وقد استهدفت ذات القوات التي ارتكبت أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في الخرطوم – قوات الدعم السريع – المدنيين في دارفور ولا تزال تستهدفهم. ويشمل ذلك إطلاق النار بشكل عشوائي، ونهب القرى وحرقها، والعنف الجنسي والجنساني، من بين جرائم أخرى.

وعلى نحو ما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتين، في بيانها عن السودان أمس، فإن قوات الدعم السريع ”لم يبرح الأمين العام يدرجها في تقريره السنوي عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات“. ودعونا لا ننسى أن قوات الدعم السريع جاءت من الميليشيا المعروفة باسم الجنجويد. وكانت هذه الميليشيا مسؤولة عن نزاع تقدر الأمم المتحدة أنه خلف ٣٠٠ ٠٠٠ قتيل و ٢,٥ مليون مشرد. وينبغي لاحتلال قوات الدعم السريع حاليا لمعظم المواقع التي انسحبت منها أفرقة العملية المختلطة حتى الآن أن يشكل مصدر قلق كبير لنا جميعا. ولم يظهر المجلس

العسكري الانتقالي أي بوادر تبرهن على الامتثال للاتفاقات السابقة بشأن تسليم مواقع أفرقة العملية المختلطة للاستخدام المدني. وكما ذكر وكيل الأمين العام لاكروا، فإن المجلس قد ذهب إلى حد المطالبة صراحة بموجب مرسوم بتسليم مواقع الأفرقة المتبقية إلى قوات الدعم السريع.

إن مواقع أفرقة العملية المختلطة يجب عدم تسليمها إلى قوات الدعم السريع. فذلك لن يشكل انتهاكا للاتفاقات القائمة بشأن تسليم المواقع وكذلك مبادئ الأمم المتحدة والقواعد والأنظمة المالية فحسب، بل سيشكل أيضا إهمالا جسيما. وسنجازف حينها بالتمكين من ممارسة العنف ضد المدنيين. ومنذ أحداث ١١ نيسان/أبريل، شهدت دارفور تصاعدا في أعمال العنف في مخيمات النازحين واشتباكات بين القبائل وهجمات على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي هذا الأسبوع، تحققت العملية المختلطة من وقوع اشتباكات بين القبائل في وسط دارفور أسفرت عن مقتل ١٧ شخصا وجرح ١٥ وحرق أكثر من ١٠٠ منزل. وعقب هذا الحادث، تخطط العملية المختلطة لتكثيف تدابيرها لبناء الثقة من أجل تعزيز الحوار بين القبائل. وذلك مجرد مثال على الدور المهم الذي لا تزال العملية المختلطة تضطلع به في دارفور، على الرغم من تواجدها المحدود.

والأثر الواضح الآخر للحالة الأوسع نطاقا هو على عملية السلام في دارفور، التي وصلت حاليا إلى طريق مسدود. وسبق أن ذكر المجلس العسكري الانتقالي أن تسوية النزاعات الداخلية في السودان ستكون أولويته القصوى، وفي ذلك الوقت كان ذلك البيان موضع ترحيب. ولكن ما اتخذه مؤخرا من إجراءات تقوض بشدة ذلك الالتزام. ومن ثم، فإن المملكة المتحدة تدعو السلطات العسكرية إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الموافقة على إجراء تحقيق مستقل وشفاف في أحداث العنف التي وقعت في الخرطوم.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور. وإذا كنا نريد نجاح هذا الانتقال، يجب الوفاء بعدد من الشروط. إذ يجب تنفيذ خطة مغادرة العملية المختلطة بمسؤولية من دون التسبب في فراغ في مجالي الأمن والحماية. ولكي يكون بناء السلام مستداما، يحتاج المجتمع الدولي إلى شريك مستعد وقادر في الدولة المضيفة. وللأسف، فإن الظروف الحالية لا تفضي إلى تحقيق لذلك. وبالتالي، فإننا في المجلس نتحمل مسؤولية عن التفكير مليا وتقييم الوضع الراهن والنظر في كيفية تأثير ذلك على الافتراضات التي سبق الإعراب عنها وتشاطرها في المجلس بشأن المستقبل العاجل للعملية المختلطة.

وأود أن أقول إنه منذ بداية نشر العملية المختلطة في دارفور قبل ١٥ عاما، ظلت المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار في دارفور. ويوجه ذلك الالتزام نهجنا إزاء تجديد ولاية العملية المختلطة. والمملكة المتحدة وألمانيا تعتقدان أن أكثر النهج حصافة هو التمديد التقني لولاية العملية المختلطة، وهو ما من شأنه أن يوفر الوقت لإحراز تقدم بشأن الحالة السياسية الأوسع نطاقا. وسيتيح ذلك وقتا لحل المسألة المتعلقة بتسليم مواقع أفرقة العملية المختلطة، وسيمكن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من وضع استراتيجية سياسية للتصدي للتحديات المتبقية بعد خروج العملية المختلطة.

وأحيط علما بالبيان الصادر عن الاتحاد الأفريقي أمس، وخاصة معارضته الواضحة لأي تسليم للأصول إلى قوات الدعم السريع تحت أي ظرف من الظروف ومطالبته بإلغاء المرسوم الذي صدر عن المجلس العسكري الانتقالي. ونواصل مع ألمانيا العمل مع جميع زملائنا في المجلس، ولا سيما الأصدقاء من الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بتفاصيل التمديد التقني المقترح.

في الختام، سنراقب الإجراءات التي سيتخذها المجلس العسكري الانتقالي في الأيام والأسابيع المقبلة. فما زال أمامه

خيار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون متحدا في مطالبته بأن يكون هذا الخيار صائبا. ويستوجب ذلك اتخاذ خطوات فورية من أجل إقامة سلطة انتقالية تقودها القوى المدنية، الأمر الذي سيمهد بدوره الطريق لتحقيق السلام في دارفور. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس عليه التزام أمام شعب السودان الذي أبدى شجاعة هائلة ومثابرة في مطالبه المشروعة والكريمة من أجل غد أفضل.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والأمين العام المساعد غيلمور على إحاطتيهما الإعلاميتين.

نتابع عن كثب الحالة في الخرطوم، وندعم جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا، والتي يجب أن تمهد الطريق إلى عملية انتقالية يقودها المدنيون. ويجب استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ونكرر البيان الواضح الذي أصدره المجلس في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.8543). وندين بشدة العنف ضد المدنيين وندعو إلى احترام حقوق الإنسان وتحقيق المساءلة عن أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تزعم ارتكاب عناصر من قوات الدعم السريع والميليشيات لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان منذ ٣ حزيران/يونيه وفي أعقاب الهجمات على منطقة الاحتجاج. وننضم إلى الممثلة الخاصة باتن في الحث على إجراء تحقيق في جميع ادعاءات العنف الجنسي ذات المصداقية وعلى محاسبة المسؤولين عنها.

وأود أيضا أن أقول إننا نتفق تماما مع وكيل الأمين العام لاكروا ونشكره على رأيه بأن مواقع الأفرقة التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي الأمم المتحدة في دارفور لا يمكن أن تُسلم إلى قوات الدعم السريع ولن يحدث ذلك، ولكنها ستُسلم إلى المؤسسات المدنية، على النحو المتفق عليه. والبعثة تحتاج إلى شريك مدني راغب لبناء السلام في دارفور، ونحن لا نرى أن ذلك هو الحال في الوقت الحاضر.

فيما يتعلق بمستقبل العملية المختلطة، كما سمعنا من الأمين العام المساعد غيلمور، فإن احتياجات الحماية في دارفور تتزايد ولا تتراجع، للأسف. ونسمع تقارير عن تزايد العنف القبلي في وسط دارفور وشهدنا نهبا لمواقع أفرقة العملية المختلطة. وندين بشدة أي شكل من أشكال العنف أو التهديد باستخدام العنف ضد العملية المختلطة من جانب أي طرف. إن البعثة مُناط بها ولاية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، تنص على الحماية الذاتية القوية وحماية ولايتها. وعلى الرغم من قدراتها المحدودة، تواصل العملية المختلطة أداء دور هام في حماية المدنيين وتعزيز سيادة القانون والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وألمانيا لا تزال تعتقد أنه ينبغي لنا الانتقال من صنع السلام إلى بناء السلام في دارفور، وفقا للمعايير والمؤشرات التي وافق عليها المجلس، وأنه يجب تنفيذ الانتقال على نحو منظم وكريم ومستدام. ولا نرى أن الظروف في الوقت الحاضر يمكن أن تسمح بتنفيذ ذلك النهج بسرعة.

أود أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بالمقترحات بشأن الخطوات المقبلة. فنحن، المملكة المتحدة وألمانيا، سنقترح سبيلا للمضي قدما من أجل التجديد القادم للولاية، بما يعبر عن الحالة المتقلبة الحالية. ونعتقد أن المجلس لا يمكن أن يتبع مسارا تلقائيا، متجاهلا الحالة الحقيقية في الميدان. فكيف يمكن لنا أن نفسر ذلك للسكان في دارفور؟ ونتحمل المسؤولية عن تكييف نهجنا في ضوء التحولات الرئيسية التي شهدناها في السودان، والتي نتج عنها بالفعل تداعيات واضحة في دارفور.

كما أحطنا علما بالمناقشات التي أجراها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أمس، والتي أعرب خلالها عن شواغل مماثلة ودعا إلى تعليق الخفض التدريجي للعملية المختلطة. ولذلك، نعتقد أن أفضل طريقة للمضي قدما في هذه اللحظة،

وكما قال زميلنا البريطاني، تتمثل في التمديد التقني لولاية العملية المختلطة. فالتمديد التقني سيمكن العملية المختلطة من مواصلة عملها المهم في إطار حفظ السلام وبناء السلام في الوقت الراهن. وسيتيح للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وقتا للتوصل إلى استراتيجية سياسية بشأن دارفور، على النحو المقترح في التقرير الخاص للمنظمتين (S/2019/445). ومن شأنه أيضا أن يتيح لجميع أصحاب المصلحة المعنيين الاتفاق على سبيل سياسي للمضي قدما، بما في ذلك بشأن عملية السلام في دارفور، المتوقفة حاليا. وستعمل المملكة المتحدة وألمانيا مع جميع أعضاء المجلس في الأسبوع المقبل لمناقشة مقترحاتنا بالتفصيل، ونتطلع إلى مشاركة ومناقشات بناءة.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على أفكارهما وتحليلاتهما، وأكرر ما قاله للتو زميلاي، ممثلا المملكة المتحدة وألمانيا. وأود أن أركز على ثلاث نقاط. وهي قلقنا إزاء الحالة والحاجة الملحة إلى بذل كل ما في وسعنا للحيلولة دون نشوب النزاع مرة أخرى في دارفور والدعوة إلى تعليق انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالنظر إلى الظروف الحالية.

وأود أولا توضيح قلقنا العميق إزاء الحالة في السودان. وتدين فرنسا بشدة أعمال العنف التي شهدتها السودان في الأيام الأخيرة. لقد جرى قمع المتظاهرين السلميين بوحشية شديدة. وهذا الاستخدام غير المتناسب للقوة غير مقبول. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة ضبط النفس وعدم اللجوء إلى العنف. ويتحمل المجلس العسكري الانتقالي المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة جميع أبناء الشعب السوداني. وفي ضوء بيان براميلا باتن الباعث على القلق الشديد، تدعو فرنسا إلى إجراء تحقيق كامل في الانتهاكات المرتكبة، بما في ذلك العنف الجنسي، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

إن التحدي اليوم في السودان يتمثل في استئناف الحوار السياسي والانتقال عن طريق التفاوض إلى حكم بقيادة مدنية. وندعو جميع الأطراف إلى استئناف المحادثات، والتحلي بضبط النفس والانفتاح، والسعي إلى التوصل إلى حل وسط. ونذكر بأن الموعد النهائي الذي وافق عليه الاتحاد الأفريقي لنقل إدارة الحكم إلى سلطة انتقالية بقيادة مدنية سينتهي في ٣٠ حزيران/يونيه.

ترحب فرنسا بموقف الاتحاد الأفريقي الثابت والواضح. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من أن تساند بالكامل جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، بدعم من رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد. وهذا ما دعت إليه فرنسا في الأيام الأخيرة، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في باريس في ١١ حزيران/يونيه بين وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

في هذا الصدد، أرحب بالمهمة التي عهد بها الأمين العام إلى مستشاره الخاص، نيكولاس هايسوم، لدعم وساطة الاتحاد الأفريقي. والنتائج الأولية مشجعة؛ وقد أعادت الوساطة كلا الطرفين إلى طاولة المفاوضات، وهي خطوة إيجابية للغاية. وندعو جميع شركاء السودان، ولا سيما بلدان المنطقة وأقرب شركاء السودان، إلى حشد طاقتهم لدعم وساطة الاتحاد الأفريقي. ولا يمكن ضمان استقرار السودان إلا إذا عملنا جميعا على تحقيق نفس الهدف وتكلمنا بصوت واحد.

ونقطتي الثانية، يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لمنع إحراق دارفور مرة أخرى. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن أعمال العنف التي شهدتها الأيام الأخيرة دارفور، ولا سيما في جبل مرة، تبين أن الحالة اليوم متقلبة جدا مرة أخرى. وكما نعلم، لا تزال دارفور منطقة هشة، حيث لم يتم بالفعل تسوية الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك الحصول

على الأرض ومستقبل مليوني مشرد. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون انهيار المنطقة مرة أخرى.

لذلك يجب أن تظل العملية المختلطة في وضع أقوى لتمكينها من الاضطلاع بمهامها، ولا سيما حماية المدنيين. وقد صُدمنا جدا جراء الهجوم على مخيم الجنينة ونهبه في منتصف أيار/مايو. إن اشتراك أفراد قوات الدفاع والأمن السودانية في ذلك أمر غير مقبول. وندعو السلطات إلى تسليط الضوء بالكامل على تلك الأعمال وضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد مجددا أهمية مكافحة الإفلات من العقاب في دارفور. وقد ارتُكبت منذ وقت طويل جرائم خطيرة، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وجرائم العنف الجنسي، ولا تزال مستمرة. وأذكِّر جميع أطراف النزاع بأنه عليها التزام بالتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب الادعاء العام فيها، وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

أخيرا، في السياق الحالي، يجب أن نؤجل اتخاذ أي قرار بشأن انسحاب العملية المختلطة. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى الدعوة إلى انسحاب البعثة بطريقة مسؤولة وحصيفة. ويجب أن نرجئ اتخاذ أي قرار بشأن انسحابها لعدة أشهر، لسببين.

أولا، لا يمكننا، في غضون أسبوعين، أن نقرر نقل القواعد الـ ١٥ المتبقية إلى السلطات السودانية عندما لا يكون لدينا محاور شرعي وموثوق به في حكومة الخرطوم. بل على النقيض من ذلك، فإن العنف الذي اندلع في الأسبوع الماضي يجبرنا على توخي أقصى درجات الحذر. وكانت العملية المختلطة محقة في تجميد نقل قواعدها ما دام المرسوم الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي في الشهر الماضي – الذي نص على تسليم معسكرات العملية المختلطة إلى قوات الدعم السريع – ساري المفعول. ويتعارض ذلك المرسوم مع الاتفاقات المبرمة بين السودان والأمم المتحدة، ويجب إلغاؤه، كما جاء في البيان الصادر أمس عن رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

أخيرا، الحالة في دارفور حاليا غير مستقرة ومتقلبة إلى حد كبير بحيث يظل وجود العملية المختلطة ضروريا في الأشهر المقبلة. وما يدور في خلدي بصفة خاصة مهمة حماية المدنيين، والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحل النزاعات بين المجتمعات المحلية، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونظرا للظروف الراهنة، يؤيد وفدي اقتراح المملكة المتحدة وألمانيا بتجديد ولاية البعثة من الناحية الفنية.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يهنئ وفدي السيد جان – بيير لاكروا والسيد أندرو غيلمور على تقييمهما المستنير للحالة الراهنة في دارفور. ونرحب أيضا بتوصياتهما المهمة.

ورغم الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة غير مستقرة، والمسألة تثير قلقا شديدا بالنسبة للمجتمع الدولي.

بينما نبحث عن سبل ووسائل للانسحاب المنظم للعملية المختلطة، فإن الأزمة السياسية والأحداث الأخيرة في السودان لم تؤد إلا إلى مضاعفة قلقنا. ولا يمكن إنكار أن الحالة الراهنة في هذا البلد الشقيق تثير القلق الكبير، حيث أن السودان عنصر أساسي في أطر الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم والأمن والاستقرار في دارفور.

إن بلدي، إذ يدرك تماما الدور الأساسي للسودان بوصفه طرفا فاعلا دون إقليمي، يحث جميع الأطراف السودانية على الدخول في حوار شامل من أجل التوصل إلى حل شجاع للأزمة يتجاوز المصالح السياسية القصيرة الأجل. وفي هذا الصدد،

يعرب بلدي عن دعمه الكامل لمبادرات الاتحاد الأفريقي، وكذلك للوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها دولة السيد أبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، ويأمل بلدي حقا أن تمكننا تلك الجهود من تهيئة الظروف المواتية لانتقال سلمي في السودان.

يعتقد وفدي أن أي مأزق في الأزمة الحالية من المحتمل أن يقوض عملية السلام الهشة وعملية المصالحة في دارفور، وسيقلل إلى حد كبير من احتمالات انسحاب العملية المختلطة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

فيما يتعلق بالحالة في دارفور، يلاحظ وفدي أنه على الرغم من التقدم المشجع، لم يتوصل الطرفان بعد إلى اتفاق نهائي بشأن وقف الأعمال القتالية، الأمر الذي سيشكل خطوة هامة نحو السلام. وبينما يرحب بلدي بالتقدم المحرز في تقاسم السلطة، لا يزال مقتنعا بأن مواظبة جميع الأطراف السودانية على تنفيذ وثيقة الدوحة بشأن إحلال السلام في دارفور أمر حاسم في بث حياة جديدة في العملية السياسية الراهنة. وعندئذ فقط سيستمر السعي إلى تحقيق السلام في دارفور في تعبئة الدعم المتعدد الجوانب من المجتمع الدولي، ولا سيما دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

على غرار جميع بعثات حفظ السلام في كل أنحاء العالم، لا يُقصد بالعملية المختلطة أن تستمر إلى أجل غير مسمى في دارفور. بيد أن كوت ديفوار تعتقد أن أي قرار بشأن تخفيض وجود العملية المختلطة والانسحاب الدائم من دارفور ينبغي أن يتخذ في ضوء تقييم واقعي للحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية. ونظرا للهشاشة الحالية في دارفور، فإن هذا الموقف يتماشى مع النهج التدريجي الذي اقترحه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي أكده بيانه الأخير المعتمد في ١٣ حزيران/يونيه، والذي يصر فيه المجلس على أن أي قرار بتقليص القوات أو سحب العملية المختلطة يجب أن يرتكز على تقييم واقعي للحالة في الميدان من أجل تجنب حدوث فراغ أمني يعرض المدنيين لخطر عنف الجماعات المسلحة.

لذلك تؤيد كوت ديفوار استنتاجات فريق التقييم الاستراتيجي، وتدعو إلى انسحاب منظم. ونؤيد اتباع نهج تدريجي يعكس الاتجاهات الأمنية ويمكن من بالاحتفاظ بالقدرات الاحتياطية حتى نهاية البعثة. وانطلاقا من هذا الرأي، يحث وفدي العملية المختلطة على مواصلة دعم العملية السياسية لحل الأزمات والمصالحة، وعلى مواصلة أنشطتها في مجال منع نشوب الصراعات وحماية المدنيين، مع التركيز على الإجراءات ذات الأولوية في جبل مرة.

لا تزال العملية المختلطة نموذجاً طيبا للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية. ولا يمكن للتحديات السياسية والأمنية التي لا تزال قائمة في دارفور أن تخفي التقدم المحدد والمشجع، ولكن الهش، الذي حققته العملية المختلطة.

وتأمل كوت ديفوار بصدق في الحفاظ على المكاسب التي تحققت وألا نتحرك على عجل، بل أن نمضي مع العملية المختلطة بصورة تدريجية. ونناشد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مواصلة الالتزام الراسخ بالسلام والاستقرار في السودان وفي دارفور.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أشكر السيد جان – بيير لاكروا والسيد أندرو غيلمور على إحاطتيهما الإعلاميتين.

سأقسم بياني إلى جزأين: يتعلق الجزء الأول بالحالة العامة في السودان، أما الثاني، فهو بشأن أثر تلك الحالة على دارفور وعلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إننا نشعر بالصدمة إزاء التطورات التي وقعت مؤخرا في السودان. فمنذ ٣ حزيران/يونيه، شهد المجتمع الدولي هجمات متعمدة ضد المدنيين الذين يقومون باحتجاجات سلمية. وتدين بلجيكا بقوة هذا العنف الذي أدى إلى مقتل أكثر من ١٠٠

شخص وتسبب في عدد كبير من الإصابات، ناهيك عن حالات العنف الجنسي.

والمجلس العسكري الانتقالي هو المسؤول عن حماية المدنيين وعن أمن جميع السودانيين. ويجب على أعضاء ذلك المجلس دعم الحقوق الفردية للشعب السوداني، بما في ذلك الحق في حرية التجمع والتعبير، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

ويهدد هذا العنف غير المقبول العملية السياسية للانتقال المدني برمتها. وترحب بلجيكا بالقرار القوي الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي في ٦ حزيران/يونيه، وتدعو جميع أعضاء هذا المجلس إلى احترام تولي الاتحاد الأفريقي زمام الاستجابة لتلك الأزمة. وعلى غرار الاتحاد الأفريقي، تدعو بلجيكا إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات، دون شروط مسبقة، بين جميع أصحاب المصلحة في السودان بغية إنشاء سلطة انتقالية تحت إشراف مدني في إطار التقيد الصارم بالقرارات الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونؤيد أيضا طلب المجلس إجراء تحقيق في الأحداث المميتة التي وقعت في ٣ حزيران/يونيه. ونؤيد الجهود التي يبذلها مبعوث الأمين العام والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل المساعدة في حل الأزمة الراهنة.

وباختصار، فإن الانتقال السلمي والمنظم بهدف نقل السلطة السياسية إلى سلطة مدنية ديمقراطية وتمثيلية هو السبيل المستدام الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة ونمط العنف، قبل أن يخرج الأمر عن نطاق السيطرة.

لا يمكن عزل الحالة في دارفور عن الحالة في بقية أنحاء السودان. وهناك شواهد كثيرة على ذلك. أولا، تواجه العملية السياسية جمودا منذ كانون الثاني/يناير الماضي. وثانيا، ترتكب قوات الدعم السريع في دارفور انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وثالثا، من الصعب على المحاكم العمل في ظل عدم وضوح الصورة في الخرطوم. وأخيرا، فإن وجود نظام معقد للحصول على الموافقات والتراخيص يعوق إيصال المعونة الإنسانية.

ونشعر بالقلق البالغ إزاء المرسوم الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي الذي يشير إلى ضرورة ألا تُسلم جميع مواقع العملية المختلطة إلا لقوات الدعم السريع – وهي نفس القوات المسؤولة عن أعمال العنف التي وقعت في الخرطوم والتي قامت، وفقا لبعض التقارير، بإضرام النار في ٦٢ قرية في جبل مرة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. فكيف يمكننا حتى تصور تسليم مواقع العملية المختلطة إلى نفس الأشخاص الذين تسببوا في الحالة التي نُشرت العملية المختلطة من أجلها في عام ٢٠٠٧؟ ومن المهم للغاية ألا يتم تسليم هذه المواقع إلا للمستخدمين النهائيين المدنيين، حسب البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمؤرخ ١٣ حزيران/يونيه.

لا تزال دارفور منطقة هشة، حيث لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الحصول على الأراضي ومستقبل النازحين، معالجة كاملة. وسيتعين على مجلس الأمن أن يواصل مراقبة الوضع عن كثب وتقييم الكيفية التي تؤثر بها الحالة في سائر أنحاء البلد على عملية خروج العملية المختلطة، لا سيما في ضوء استعراض الولاية المقرر إجراؤه في هذا الشهر. وتتطلب الحالة الراهنة أن نتوخى الحذر إزاء توقيت انسحاب العملية المختلطة، مع مراعاة الحالة في الميدان. وينبغي تبسيط وتوضيح النقاط المرجعية للخروج كي تسترشد بها عملية الانسحاب.

وتدعو بلجيكا جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تنحية خلافاتهم جانبا والتوصل إلى رؤية واستراتيجية توافقيتين من أجل دارفور. ويجب على المجلس أن يأخذ وقته للنظر في جميع الخيارات. ولهذا السبب، لا بد أن نتوخى تجديدا تقنيا لعدة أشهر حتى نتمكن من تحسين فهمنا للآثار المترتبة على التطورات الميدانية الحاصلة ولكي نتيح للمنطقة بعض الوقت للاقتراب من التوصل إلى حل. فآخر ما نريده هو سقوط دارفور مجددا في براثن النزاع بعد خروج العملية المختلطة.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدّر عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت والإحاطتين الإعلاميتين المهمتين اللتين قدمهما السيد جان بيير لاكروا والسيد أندرو غيلمور.

تدين حكومة بيرو بقوة أعمال العنف التي وقعت مؤخرا والاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات العسكرية السودانية ضد السكان المدنيين، الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا في الخرطوم، وتعرب عن تأييدها الكامل للقرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتعليق مشاركة السودان في جميع أنشطته لحين تشكيل حكومة مدنية انتقالية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم للغاية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السودان.

وعلى الرغم من أن أحدث تقارير الأمين العام بينت تحسنا تدريجيا في السلامة والأمن في دارفور واستقرارا نسبيا، فلا يمكن اليوم الاستمرار في النظر إلى الحالة بنفس القدر من التفاؤل. فالحالة السياسية الراهنة غير المستقرة في البلد تؤثر تأثيرا أكيدا ومباشرا على دارفور وتطرح تحديات جديدة أمامها. ولهذا السبب، يلزم إجراء إعادة تقييم للتوقيت والاستراتيجية الأنسب لانسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بحيث يتم تنفيذها بصورة دقيقة ومسؤولة ولا تعرّض للخطر المكاسب التي تحققت.

فيما يتعلق بإعادة تشكيل البعثة وتقليص حجمها، تكفي الإشارة إلى أن التقرير الخاص (S/2019/445) يبيّن أن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان لا تزال تقع في المناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة، مثل جبل مون، حيث وقع هجوم في كانون الثاني/يناير أدى إلى وفيات وإلى تشريد جديد للمدنيين.

وكما ذكر السيد غيلمور، تستمر انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، ولا سيما في منطقة جبل مرة. والضحايا الرئيسيون للحالات المتكررة من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات هم من النازحين، ولا سيما النساء والفتيات. والأنكى من ذلك أن القوات الحكومية والقوات التابعة لها، ولا سيما قوات الدعم السريع، تقف وراء العديد من تلك الهجمات.

وفي مواجهة الحالة السياسية الصعبة في السودان، نعتقد أنه من الضروري العودة إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها ووضع حد للعنف. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الوساطة التي تقوم بها إثيوبيا كي يستأنف المجلس العسكري الانتقالي والمعارضة المفاوضات بشأن إنشاء سلطة انتقالية.

ونرحب بعمل وتعاون العملية المختلطة مع السلطات الوطنية والمحلية والفريق القطري والشركاء الآخرين بهدف تيسير آليات للوساطة والبحث عن حلول مستدامة للأسباب الجذرية للنزاع، مثل الحصول على الأراضي والموارد.

إننا ندين أعمال النهب التي وقعت في مقر العملية المختلطة في الجنينة في غرب دارفور في ١٤ أيار/مايو، ونكرر التأكيد على أهمية مقدرة البعثة على ممارسة ولايتها في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما في منطقة جبل مرة.

ومن ناحية أخرى، نرحب بعمل مهام الاتصال في الولايات في عملية انتقال العملية المختلطة. ونسلط الضوء على أهميتها في الحفاظ على التقدم المحرز في مجالات الحماية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحلول الدائمة للنازحين والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور.

وأخيرا، نود أن نعيد تأكيد دعمنا للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظومة الأمم المتحدة والعملية المختلطة. ونشجعهم على مضافرة الجهود لمساعدة شعب السودان في صياغة مستقبله بنفسه. ومن المهم بنفس القدر أن تستمر بلدان المنطقة في دعم عملية السلام في دارفور، مع تجنب انتشار المبادرات وردع العناصر التخريبية، مع الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في دارفور التي ننشدها جميعا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا، والأمين العام المساعد غيلمور على بيانيهما المفصلين والحافلين بالمعلومات.

وأود الآن أن أتبادل الأفكار مع المجلس – أولا، بشأن الحالة في السودان عموما، وثانيا، في دارفور.

إن بولندا تدين بشدة استخدام العنف مؤخرا من قبل قوات الأمن السودانية ضد المتظاهرين في الخرطوم، الذي أدى إلى وقوع قتلى وجرحى. فلا يوجد أي مبرر لاستخدام القوة ضد المتظاهرين المسالمين. ويجب أن تتوقف جميع أشكال العنف ضد الشعب السوداني – بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء أو تعسفا أو بإجراءات موجزة، والضرب والعنف الجنسي والجنساني وعمليات الاعتقال والاختفاء.

ونعتقد أنه يجب التحقيق في جميع ما ارتكب من انتهاكات وتجاوزات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بطريقة مستقلة وشفافة وأن يخضع مرتكبوها للمساءلة على أفعالهم. وينبغي التأكيد على أن المجلس العسكري الانتقالي هو حاليا الهيئة الخاضعة للمساءلة عن ضمان الأمن وسيادة القانون في البلد.

ويظل الإجماع الذي يمكن من نقل السلطة إلى سلطة يقودها المدنيون مسألة ذات أولوية. ونتوقع من المجلس العسكري الانتقالي أن يحترم تطلعات المجتمع السوداني وأن يكفل حرية التعبير وحرية التجمع وحرية وسائط الإعلام والحيز المدني والوصول إلى الإنترنت، من دون أي تهديد أو استخدام للعنف. ونؤيد موقف الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، فإننا نلاحظ مع الأسف أن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني، لا تزال ترتكب في جميع أنحاء الإقليم. إننا ندين بشدة استهداف السكان المدنيين – بما في ذلك من قبل أفراد قوات الأمن الحكوميين وقوات الدعم السريع – ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، أي النساء والأطفال والنازحين. ونعتقد أنه ينبغي للسلطات ألا تدخر أي جهد في محاسبة مرتكبيها وأن تبذل قصارى جهدها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في دارفور.

ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار، بما في ذلك بناء مؤسسات فعالة لسيادة القانون وتهيئة الظروف للملايين من النازحين الدارفوريين للعودة إلى ديارهم. ولا تزال مسألة ملكية الأراضي تشكل إحدى أكثر المسائل إلحاحا في ذلك الصدد.

ونعيد تأكيد موقفنا المتمثل في أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل آخر للنزاع في دارفور غير الحل السياسي. ويؤسفنا أن الحالة الداخلية الأخيرة في السودان قد أدت إلى فقدان الزخم في عملية السلام، غير أننا نعتقد أنها يمكن أن تستأنف في المستقبل القريب.

وفي الوقت نفسه، فإننا نتابع بقلق الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات المتمردة الدارفورية في البلدان المجاورة. وبصفتي رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، وجنبا إلى جنب مع ألمانيا، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، فإننا نعتزم عقد اجتماع مشترك للجان الجزاءات الثلاث الأسبوع المقبل من أجل تزويد مجلس الأمن بالفضاء لمناقشة هذه المسألة بتعمق.

وأود أن أختتم كلمتي بتناول مسألة تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتتطلع بولندا إلى المناقشات بشأن القرار الجديد. فنحن على استعداد للمشاركة في المفاوضات، لكننا أثناء القيام بذلك، سنتابع عن كثب التطورات في الخرطوم، التي لها في رأينا أثر مباشر على دارفور ومستقبلها.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين وكيل الأمين العام لاكروا، والأمين العام المساعد غيلمور على إحاطتيهما.

لقد حسن تضافر جهود السودان والاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والشركاء الدوليين الحالة في دارفور بشكل كبير في السنوات الأخيرة. فمنذ النصف الثاني من العام الماضي، عندما بدأت العملية المختلطة في تنفيذ الخطة الانتقالية عن طريق إعادة التشكيل والخفض بشكل تدريجي، استمر استقرار الحالة في دارفور. وذلك يوضح تماما أن الحكومة السودانية قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن لوحدها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى دارفور من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تعزيز النتائج التي تحققت والمضي قدما بعملية السلام وإعادة التعمير في المنطقة.

وتود الصين أن تشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب علينا دائما أن نحترم الدور القيادي للحكومة السودانية بشأن مسألة دارفور. تتحمل الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والاستقرار في دارفور. وعند المساعدة على حل مسألة دارفور، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز الاتصال والتنسيق مع الحكومة السودانية بشكل فعال، ومراعاة وجهات نظرها ومقترحاتها بشكل جاد والتركيز على دعم الحكومة السودانية في تعزيز الأمن وبناء القدرات.

ثانيا، ينبغي لنا أن نواصل تعزيز عملية السلام في دارفور. وتأمل الصين في أن تواصل جميع الأطراف المعنية في دارفور ضبط النفس وتدعو الأحزاب المعارضة والجماعات المسلحة التي لم تنضم بعد إلى العملية السياسية إلى التخلي الفعلي عن الحل العسكري وحل النزاعات والخلافات عن طريق الحوار والتشاور والوسائل السياسية الأخرى والعمل معا من أجل ضمان تحقيق السلام والاستقرار في دارفور.

ثالثا، ينبغي لنا أن نواصل تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية لدعم جهود الحكومة السودانية لبناء السلام في دارفور. وينصب التركيز الحالي على المساعدة في تيسير عودة النازحين في دارفور وإعادة توطينهم. وترحب الصين بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة بناء السلام والجهات الأخرى لتقديم الدعم اللازم لإعمار وتنمية دارفور.

وتشيد الصين بإسهامات العملية المختلطة في صون السلام والاستقرار في دارفور وتؤيد تمديد ولايتها. وترحب الصين بالرسالة الأخيرة الموجهة إلى مجلس الأمن بشكل مشترك من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تقرير التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2019/445). فالتقرير يشير إلى أن الحالة الأمنية العامة في دارفور مستقرة ويقترح أنه ينبغي أن يستمر خفض العملية المختلطة، وفقا للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). ويحدونا الأمل في أن يولي أعضاء المجلس اهتماما بالتوصيات الواردة في التقرير، وأن يتخذ الترتيبات المناسبة، على أساس احترام إرادة الحكومة السودانية، لولاية العملية المختلطة في المستقبل من أجل كفالة أن تكمل البعثة انسحابها كما هو مقرر، في ٢٠٢٠.

وقد ظلت الصين على الدوام تدعم عملية السلام في دارفور. وقد أسهمنا إسهاما إيجابيا في صون السلام والاستقرار في دارفور، كأحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة، على مر السنين. والصين مستعدة لمشاركة بقية المجتمع الدولي في مواصلة الاضطلاع بدور بناء في استعادة السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في دارفور والاستنتاجات الرئيسية للتقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم

المتحدة في دارفور. كما استمعنا بعناية إلى تقرير الأمين العام المساعد أندرو غيلمور عن حالة حقوق الإنسان في المنطقة.

ونتفق مع الاستنتاجات الواردة في التقييم الاستراتيجي المشترك للأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بوجود تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية في دارفور. والمواجهات المختلفة مع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة لا تغير ذلك. ونشهد أيضا قدرا من التطبيع على الجبهة الإنسانية. ولم يتغير الاتجاه العام في الحالة في المناطق التي غادرها الخوذ الزرق بالفعل.

ونعتقد أن كل هذه الحجج تؤكد أن مجلس الأمن كان محقا في قراره بخفض المكون العسكري في العملية المختلطة بهدف سحب البعثة بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وعند اقتراح تمديد فني للعملية المختلطة، أشار ممثلا المملكة المتحدة وألمانيا إلى بيان صادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولكن لسبب ما اقتبسا منه بصورة انتقائية. وأود أن أوضح أنه في الفقرة ١٠ من البيان، وافق مجلس السلم والأمن على التقييم الاستراتيجي وتصفية البعثة في المستقبل. وأنا لا أرى سببا يدعو لاتباع أي مسار عمل آخر. وأطلب إلى زملائنا الالتزام بروح ونص قرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨) ومناقشة معايير انسحاب حفظة السلام. ولا يمكنني تجاهل حقيقة أن مناقشة اقتراحهم بشأن التمديد الفني قد بدأت للتو على مستوى الخبراء. ولم نتمكن بعد من الالتزام بتأييد نصهم. لماذا ينبغي أن نستبق ممارسات مجلس الأمن بالإعلان عن ذلك في جلسة مفتوحة وتوقع عمل الخبراء؟ هذا لا ينسب إليهما فضلا ويجعل عملنا أكثر صعوبة. تحركات كهذه تشتمل على جميع مظاهر دبلوماسية الأبواق، التي كنا نظن أننا قررنا جميعا التخلص منها.

أود أيضا التركيز على جانب آخر. إن المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن الوضع المالي الصعب للمنظمة مستمرة. والأمين العام يدق ناقوس الخطر علانية، ويدعونا إلى العمل معا للتعامل معه. والعجز في ميزانية عمليات حفظ السلام يتزايد باطراد. وماذا نرى؟ على الرغم من كل ذلك، فإن بعض زملائنا يطالبون بإلحاح بتعليق عملية تكلف أكثر من نصف بليون دولار. وعلى سبيل المقارنة، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي يطالب زملاؤنا الغربيون بصوت عال بإغلاقها رغم استمرار التوترات هناك، تكلف أقل من ٤٠ مليون دولار. فأي توفير هذا؟

نحن واقعيون، بالطبع. ونفهم أن دارفور تواجه العديد من التحديات المعقدة. وهناك أسئلة ومشاكل يجب حلها. غير أن هذه مهمة بناء السلام، وليس حفظ السلام. لقد نشرت العملية المختلطة لأول مرة قبل ١٢ عاما وساعدت في التعامل مع المرحلة الحادة من الأزمة. وسيكون تحليل أنشطتها في غاية الأهمية لعمليات حفظ السلام في المستقبل. بيد أن الوقت قد حان للتركيز على الإصلاح والتنمية الاقتصادية في المنطقة. وينبغي أن تكون هذه أولوية المجتمع الدولي الآن.

لقد دهشنا مرة أخرى لرؤية عدد من زملائنا حول هذه الطاولة يستخدمون هذا البند من جدول الأعمال لا لمناقشة معايير سحب عملية حفظ السلام ولكن للتعبير عن آرائهم بشأن الوضع السياسي الداخلي في السودان، رغم أنه قبل بضعة أيام فحسب، كان هناك نداء واضح من أجل الامتناع عن أي تدخل خارجي في البيان الصحفي المتفق عليه لمجلس الأمن (SC/13836) فضلا عن بيان الاتحاد الأفريقي. ويبدو أن تلك الأجزاء من البيان فحسب هي ما قرر زملاؤنا الغربيون تجاهله.

وأود أن أشدد على أننا نعتقد أن حل الأزمة الداخلية في بلدهم مسألة تخص الشعب السوداني نفسه. والضغوط الخارجية والإنذارات والدعم الصريح لأحد الطرفين في المفاوضات، ناهيك عن التدخل السافر في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، أمر غير مقبول على الإطلاق، ولن يؤدي إلا إلى تفاقم الخلافات. ومع ذلك، يسعدنا أن نرى توجها إيجابيا على أرض الواقع في

سياق مبادرة الوساطة الإثيوبية. وينبغي لنا أن ندعم الجهود الأفريقية بدلا من تلقين الشعب السوداني ما ينبغي عمله وكيف يفعلون ذلك عندما يكونون هم في وضع صعب. صدقوني، سوف يتوصلون إلى اتفاق بسرعة أكبر دون تلقين من الخارج.

في الختام، أود أن أطرح على وكيل الأمين العام لاكروا سؤالين. إلى جانب المرسوم ١٠٢ الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي، الذي ذكره، هل هناك أي عقبات فنية أخرى أمام انسحاب العملية المختلطة؟ وفي رأي الأمانة العامة، ما هو الإطار الزمني اللازم لانسحاب العملية المختلطة وإغلاقها الكامل؟ سأكون ممتنا لإجاباته.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الشاملة، التي سلطت الضوء على عدد من المسائل الرئيسية التي لا تزال تتطلب التزامنا الثابت. وأود أن أركز على مسألتين رئيسيتين، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والوضع السياسي في السودان. مع ذلك، أريد بداية أن أشير إلى أن جنوب أفريقيا تستنكر فقدان الأرواح البريئة التي وقعت في الأيام القليلة الماضية في زالنغي. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وانتقل إلى العملية المختلطة، نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد جيريميا مامابولو، الممثل الخاص المشترك ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وفريق العملية المختلطة على جميع جهودهم في ظل ظروف صعبة، والتي أسفرت حتى الآن عن سحب ٤ ٠٠٠ جندي.

ونرحب أيضا بالعمل المتواصل الذي تضطلع به العملية المختلطة مع السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، لتيسير الوساطة ومعالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالحصول على الأراضي والموارد. وفي حين نلاحظ التقدم الكبير المحرز في جهود حفظ السلام وبناء السلام في دارفور، فإننا نشعر بالقلق إزاء التحديات الأمنية التي لا تزال قائمة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي أبرزها التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام (S/2019/445). والعنف ضد المدنيين أمر غير مقبول بشكل خاص. علاوة على ذلك، لا تزال النساء والأطفال هم أكثر فئات السكان ضعفا والأكثر تضررا من العنف الجنسي، الذي لا يزال من أسلحة الحرب في الصراع.

فيما يتعلق بالانسحاب المقترح، نود أن نعيد التأكيد على قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه. وفي رأينا أنه تمشيا مع التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة في ١ حزيران/يونيه، وفي ضوء تطور الحالة في السودان، فإن عملية الخفض التدريجي والتصفية ينبغي أن تنفذ بطريقة مسؤولة، وينبغي نقل قوات العملية المختلطة إلى مواقع الفرق المتبقية التي حددت على أنها تشهد توترا أمنيا ريثما تستقر الحالة. وينبغي أن تكون العملية منهجية، مع مراعاة الظروف الأمنية على أرض الواقع، وفي السودان ككل. كما ينبغي ضمان ألا ينشأ فراغ، الأمر الذي من شأنه أن يعيق التقدم المحرز بالفعل ويقوض حماية المدنيين. ونحن ندعم العملية المختلطة في جهودها المستمرة لمعالجة الشواغل الأمنية للمجتمعات المحلية والمشردين داخليا، لا سيما بالنظر إلى الحالة المضطربة حاليا.

وربما حان الوقت لطرح بعض الأسئلة. هل ينبغي لنا أن نتمسك بالأطر الزمنية الأصلية للانسحاب؟ ألا ينبغي لنا أن نعيد تقييم الموقف وبالتالي إعادة المعايرة؟ لقد تطورت الحالة. الوضع في وسط السودان ليس كما كان سابقا، ولا يمكننا أن نمضي قدما كما لو أن شيئا لم يحدث. دارفور هي أيضا جزء من السودان الأكبر وهي متورطة في هذا الصدد. هناك الكثير من التنافس على السلطة والكثير من عدم الثقة. وهناك حاجة ملحة إلى تقييم الخفض التدريجي، وينبغي لمجلس الأمن أن

يرفض مرسوم المجلس العسكري الانتقالي بشأن تسليم مواقع فرقه إلى قوات الدعم السريع. وينبغي أن ندعو المجلس العسكري الانتقالي إلى إلغاء ذلك القرار فورا ودون شروط، مع السماح للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتسليم الأصول المحددة إلى الكيانات المدنية.

وفيما يتعلق بالهجمات على العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة ونهب ممتلكاتهم، نود أن نعيد تذكير جمهورية السودان بمسؤوليتها الرئيسية عن توفير الحماية للسكان المدنيين وممتلكات الأمم المتحدة، وندعو السودان إلى التحقيق ومساءلة الأشخاص الذين يرتكبون تلك الجرائم.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، لقي الكثير من الأشخاص حتفهم في ظل ظروف سياسية أدت إلى الكثير من عدم اليقين. في ذلك الصدد، وتمشيا مع البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه والبيان الصحفي الصادر عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بتاريخ ٣ حزيران/يونيه، فإننا نأسف وندين بشدة فقدان الأرواح المأساوي وغير المبرر، ونذكّر السلطات الانتقالية في السودان بالتزامها بحماية المدنيين واحترام حقوقهم الأساسية.

ونحث المجلس العسكري الانتقالي على العودة إلى الحوار الداخلي بهدف الاستجابة السريعة والفعالة للتطلعات المشروعة للشعب السوداني، فضلا عن الاستجابة للإطار الذي وضعه الاتحاد الأفريقي. ونشدد على الأهمية الفائقة للمبادرات التي تقودها أفريقيا في السعي إلى إيجاد حل دائم للأزمة في السودان. ونرحب في ذلك الصدد، بالجهود التي يبذلها السيد آبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات من خلال نهج متسق مع بيان الاتحاد الأفريقي الصادر في ٦ حزيران/يونيه. ومن الضروري أن يضع السودانيون طريقهم إلى السلام، دون أي تدخل من أحد. وذلك أمر هام أيضا لضمان عدم انتكاس التقدم الكبير المحرز في بناء السلام في دارفور. ونرحب أيضا بسائر الجهود الأخرى المبذولة على الصعيد الثنائي.

وتشدد جنوب أفريقيا مرة أخرى على مدى أهمية أن تواصل العملية المختلطة تقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى لجنة حكومة السودان المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جهودها الرامية إلى نزع سلاح المقاتلين المسلحين وتسريحهم. ونحث المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير والأحزاب السياسية في البلد على الانخراط في حوار بنّاء لاستعادة السلام والاستقرار في السودان. وبالنظر إلى اضطراب الوضع في المنطقة، فإن ذلك أمر حيوي أيضا للاستقرار الإقليمي. ولا يزال السودان بلدا استراتيجيا رئيسيا في القارة الأفريقية وتحدّه سبعة بلدان – مصر، جنوب السودان، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، إريتريا، إثيوبيا، وليبيا. وسيكون لعدم الاستقرار في السودان أثر سلبي على المنطقة بأسرها.

وختاما، فإن التحديات الاجتماعية ولاقتصادية في السودان تعتبر جزءا من الأسباب الجذرية للتحديات التي يواجهها على نطاق أوسع. وعليه، ينبغي أن نوجه دعمنا للتنمية الاقتصادية وأن نركز على تعبئة الموارد المالية لدعم البلد في جهود انتعاشه الاقتصادي. ونثني على البلدان التي ساهمت في ذلك الصدد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشاطر الآخرين الإعراب عن تقديري لوكيل الأمين العام لاكروا، والأمين العام المساعد غيلمور، على إحاطاتيهما الشاملتين. ونشكر أيضا الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على تقريرهما الخاص عن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/445).

وما زلنا نكرر القول بأن الحالة الأمنية العامة في دارفور قد ظلت مستقرة نسبيا. ونقتبس من صيغة الفقرة ٤٠ من التقرير الخاص ”فلم تحدث انتكاسة استراتيجية للمسار الإيجابي المتعلق بدارفور منذ التجديد الأخير للولاية“. بل إن تحسن الحالة

الأمنية قد مكّن من بدء الانسحاب التدريجي للعملية المختلطة، بما في ذلك تسليم مقرين قطاعيين تابعين لها في الشهر الماضي. ويشعر وفد بلدى بالارتياح إلى الانخفاض المستمر للنزاعات القبلية بفضل التعاون النشط بين الدولة والسلطات المحلية بدعم من العملية المختلطة. غير أننا نشير مع الشعور بالقلق، إلى فقدان أرواح عدد من الأشخاص الأبرياء في قرية دليج في وسط دارفور. ونثني على الاستجابة السريعة للعملية المختلطة بإيفاد بعثة للتقييم.

وأود اليوم أن أدلي بثلاث نقاط مهمة.

أولا، يجب علينا أن نكفل التخفيض التدريجي للعملية المختلطة وخروجها بطريقة تتسم بالمسؤولية. وأود أن أشدد على كلمة ”المسؤولية“. ونتفق على أنه ينبغي ألا يؤدي خروج العملية المختلطة إلى إحداث فراغ، وألا يعرّض سكان البلد المدنيين الذين طالت معاناتهم إلى مخاطر جديدة. ويؤسفنا أن بعض مواقع الأفرقة التي تم تسليمها لم تستخدم للأغراض المدنية، بل أُهملت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام. ونأسف أيضا لنهب مقر قطاع العملية المختلطة في مدينة الجنينة أثناء تسليمه إلى السلطات السودانية في الشهر الماضي، وهو أمر غير مقبول، ويعرّض موظفي الأمم المتحدة لخطر جسيم. ويجب على السلطات السودانية والعملية المختلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز حماية مواقع العملية المختلطة وأفرادها لمنع وقوع حوادث مماثلة مرة أخرى. ومع ذلك، يسرّنا أن نعلم أن انسحاب العملية المختلطة من المناطق التي كانت تحت سيطرتها لم تسفر عنه سوى آثار سلبية طفيفة. وينبغي أن تسترشد مداولات المجلس بشأن الخفض التدريجي للعملية المختلطة بالخيارات الواردة في التقرير الخاص، وأن تأخذ في اعتبارها البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ حزيران/يونيه.

ثانيا، إن التصدي للتحديات المستمرة في دارفور مهمة كبيرة ولا بد من استمرار التعاون الدولي عليها. ومن الأهمية بمكان أيضا دعم العملية المختلطة، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمبعوث الخاص للقرن الأفريقي، بهدف المضي قدما بعملية السلام في دارفور. ويجب على جميع الأطراف في الميدان وضع حد للأعمال العدائية وتكريس جهودها لطاولة المفاوضات.

ونلاحظ مع القلق استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء دارفور، والتي لا يتم الإبلاغ عنها عادة. وينبغي أن تواصل العملية المختلطة الاضطلاع بدور أساسي في دعم بناء القدرات وتعزيز مؤسسات سيادة القانون. ويجب بذل مزيد من الجهود لضمان قدرة الحكومة على تحمُّل مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. ويكتسي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية القدر نفسه من الأهمية لمنع العودة إلى النزاع في دارفور. وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة ١,٨ مليون من المشردين داخليا في دارفور. ويجب إتاحة المجال للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بما يمكّنها من إيصال المساعدات إلى المحتاجين إليها. وتود إندونيسيا أن تسلط الضوء على أفضل الممارسات في مهام اتصال الولايات لتمكين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والسلطات السودانية من العمل معا على بناء السلام في دارفور. وينبغي أن يكون تقديم الدعم إلى مهام اتصال الولايات ضمن الأولويات الرئيسية في ولاية العملية المختلطة في سنتها الأخيرة.

وبذلك أنتقل إلى النقطة الثالثة، إذ لا يزال وفد بلدي يراقب التطورات الجارية في السودان وتأثيرها المحتمل على الوضع الأمني في دارفور بعناية فائقة. وتعيد إندونيسيا تأكيد مبدأ عدم التدخل واحترام السيادة السودانية. ونشدد على الأهمية الفائقة للمبادرات التي تتولى قيادتها أفريقيا سعيا إلى إيجاد حل دائم للأزمة في السودان. ويود وفد بلدي أيضا أن يشيد بالدور الذي يضطلع به رئيس وزراء إثيوبيا في مساعدة أصحاب المصلحة السودانيين على استئناف المحادثات. وفي الوقت نفسه، نحث

جميع الجهات المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والهدوء، وأن تعمل بطريقة تدعم أجواء السلام في البلد، فضلا عن الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن في دارفور.

وقد أصبحنا الآن في مرحلة حاسمة من التخفيض التدريجي للبعثة. وتفخر إندونيسيا بأنها أحد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في العملية المختلطة منذ عام ٢٠٠٨. ولا شك أن عملها قد حقق الكثير في دارفور. وما تزال هناك بعض التحديات قائمة، بيد أن هناك حدودا لما يمكن أن تقوم به البعثة. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن الأولويات الآن هي البناء على عمل العملية المختلطة ودعم الانتقال إلى بناء السلام. وقد كانت إندونيسيا عضوا في مجلس الأمن عند إنشاء العملية المختلطة في عام ٢٠٠٧ وتعتز بكونها جزءا من المجلس في عام ٢٠١٩ حيث يؤمّل إنهاء ولاية العملية المختلطة. ويحدوني الأمل أيضا في أن تكون البعثة قصة نجاح في سجلات المجلس لتمكّنها من إحلال السلام لشعب السودان.

وأود أن أضيف القول بألا رغبة للعسكريين أو أفراد الشرطة في أي مكان في العالم في خوض النزاعات، بيد أنهم يعرّضون حياتهم للخطر إذا لزم الأمر، من أجل قضية السلام. وبصفتي دبلوماسيا، فإن من دواعي سروري أن يعود رجالنا ونساؤنا آمنين إلى وطنهم من بعثة أدت مهامها على أفضل وجه. ولذلك، نأمل مرة أخرى أن يستمر السلام في دارفور. وأود أن أختتم بياني بتأكيد دعمنا مجددا للأخوة والأخوات في السودان في الأخذ بزمام مصيرهم وفي سعيهم للتوصل إلى حل سلمي لبلدهم.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والأمين العام المساعد أندرو غيلمور على إحاطتيهما الإعلاميتين وثيقتي الصلة بالموضوع.

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية قلقة للغاية إزاء تطور الأحداث في السودان – وهي أرض تاريخية لا يمكننا أن نتمنّى لها إلا السلام والازدهار. ونكرر التأكيد على إيماننا القوي بموقف الاتحاد الأفريقي بشأن التغيير غير الدستوري للحكومات. ونشجب أعمال العنف التي لا تؤدي إلا إلى تقويض السلام في البلد، مما يعرّض للخطر حياة السودانيين.

ونشيد بالعمل الذي اضطلعت به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور منذ نشرها حتى الآن، وذلك في بيئة لا تحمل أي وجه شبه مع تلك التي كانت قائمة عندما أنشئت الولاية. ونشعر بالارتياح على وجه الخصوص إزاء برنامج جمع الأسلحة. والتنفيذ الكامل لهذا البرنامج أمر أساسي لا من أجل الحفاظ على السلام الراهن في دارفور وحسب بل أيضاً لإرساء سلام نهائي ودائم، ولا سيما في منطقة جبل مرّة، حيث يشكل إقرار السلام أمرا بالغ الأهمية. ونشجّع البعثة على توسيع نطاق حملة جمع الأسلحة لتشمل المناطق الريفية.

وبالمثل، نأسف لبطء التقدم المحرز في العملية السياسية الجارية على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وينبغي أن نشجّع زيادة الدعم للعملية السياسية التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

على الرغم من أن جلسة اليوم متعلقة بدارفور، لا يمكننا أن نتجاهل الأحداث الجارية في الخرطوم. ويرحّب بلدي ويشيد بالموقف الحازم الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي ومؤسساته لتحقيق هدف نهائي يتمثل في ضمان تنفيذ إرادة الشعب السوداني النبيل. وقد أصدر بلدي، جنباً إلى جنب مع الأخوة والزملاء الأفارقة، من جنوب أفريقيا وكوت ديفوار، بالفعل بياناً مشتركاً في الأسبوع الماضي أوضحنا فيه موقفنا تماماً. وسوف نكرره هنا اليوم.

تناشد غينيا الاستوائية المجلس العسكري المؤقت أن يستشعر مسؤوليته التاريخية وأن يرقى إلى مستوى الحدث عبر تيسير انتقال

ديمقراطي بقيادة مدنية. وليس من الضروري وضع حد للعنف وحسب، ولكن أيضاً ضمان حماية المدنيين وحقوقهم الأساسية. فالاستخدام غير المتناسب للقوة، ولا سيما عندما يؤدي إلى وفيات عشوائية، أمر غير مقبول ولا يمكن أن يمرّ دون عقاب. وندعو السلطات السودانية إلى العودة إلى خريطة الطريق التي حددها الاتحاد الأفريقي. ويجب أن يتماشى أي مسار متخذ للعمل مع المعايير التي حددتها تلك المنظمة الإقليمية. وفي هذا الصدد، نُثني على ما حدث من تقارب بين أطراف النزاع في الأيام الأخيرة ونأمل أن يستمر على نفس المنوال.

وفي ضوء تجديد ولاية العملية المختلطة، التي ستنتهي قريباً، يودّ وفد بلدي، شأنه شأن الوفود الأخرى، أن يدعو إلى التصرف بحذر. فإعادة تشكيل البعثة أو متابعة الخطط التي سبق وضعها ستترتب عليه آثار عكسية. ولذلك، فإننا نؤيّد التمديد التقني للولاية لبضعة أشهر إلى أن ينقشع الغبار، الأمر الذي نأمل أن يتم قريباً.

نودّ أن نختتم بياننا بمطالبة المجتمع الدولي بالامتناع عن التدخل في العملية السياسية الجارية في السودان. وأي عمل من جانب أطراف ثالثة، بما في ذلك هذا المجلس، يجب أن يكون متوافقاً مع مصالح الشعب السوداني ضمن المعايير التي حددها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولاً أن أشكر السيد لاكروا والسيد غيلمور على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تؤيد الجمهورية الدومينيكية تماماً البيان الصحفي الصادر عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي في ٣ حزيران/يونيه، نظراً للتطورات الأخيرة والحالة المتوترة في البلد. تشير ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى أن أولويتها هي مسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين. واستناداً إلى هذا الأساس، ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2019/445) الذي يصف أثر الحوادث في الخرطوم على الحالة الأمنية في دارفور بأنه معتدل، يُفهَمُ من ذلك أن الولاية قيد التنفيذ.

ومن المؤسف أن دارفور لا تزال منطقةً تعاني من الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد الأطفال والنساء، ومن النزاعات التي لم تحلّ بين القبائل، فيما يوجد أكثر من مليوني شخص من النازحين وهي منطقة يجري فيها بصورة روتينية تقييد وصول المساعدات الإنسانية والحصول على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير تفيد بأن القوات الحكومية والميليشيات المرتبطة بها قد دمّرت وأحرقت قرى في منطقة جبل مرة. وتم توثيق وقوع أعمال قتل غير قانوني وعنف جنسي ونهب منهجي وتشريد قسري.

وفي ضوء هذه الحقيقة، نوشك على تجديد ولاية العملية المختلطة، وهناك أسئلة عديدة ومتكررة تتعلق بمستقبل البعثة ومتى وكيف سيتسنى لها الخروج. ومن الواضح أن الوقت قد حان لذلك في نظر البعض. ولكن في نظر آخرين مثل آدم، وهو نازح عمره ٥٤ سنة في سورتوني، يشكّل وجود العملية المختلطة تهديداً لقوات الأمن التي ترغب في إساءة معاملة الناس وارتكاب فظائع. وفي بعض مناطق دارفور، مثل جبل مرة، فإن الحماية التي توفرها العملية المختلطة ملحّة وأساسية.

ويتفاقم هذا الإلحاح جراء الأحداث التي وقعت مؤخراً في الخرطوم، حيث هاجمت قوات الدعم السريع مواقع الاحتجاج وأطلقت النار على المتظاهرين، ما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص. ونشعر بالقلق لأن نفس الميليشيات، المسؤولة عن ارتكاب الفظائع في دارفور، تشكل جزءاً من المجلس العسكري المؤقت.

إن السودان الآن في خضم أزمة سياسية تتطلب منا التصرف بحذر وألا نستبعد إمكانية زيادة العنف ضد المدنيين في دارفور. ومن الدلائل الواضحة على أن مهندسي العنف في

النزاع الدائر في دارفور لا يزالون يحتفظون بالسلطة السياسية والعسكرية إصدارُ المجلس العسكري المؤقت المرسوم ١٠٢، الذي يوعز بتسليم مواقع أفرقة العملية المختلطة إلى قوات الدعم السريع في انتهاك لالتزامات الخرطوم، بما في ذلك لاتفاق مركز القوات المبرم بين العملية المختلطة وحكومة السودان. وفي هذا الصدد، نرحّب بقرار الأمم المتحدة تعليقَ تسليم تلك المرافق، التي ينبغي أن تُسلّم إلى المؤسسات المختصة للأغَراض السلمية ولفائدة السكان المدنيين.

بعد مضي ١٢ سنة على نشر العملية المختلطة، يبدو أن النزاع في دارفور لا يزال مستمراً. وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي تحقق، فإن الأحداث الأخيرة في الخرطوم قد زادت من حدة التحديات السياسية واللوجستية على أرض الواقع. ولا يزال عدد القتلى وانتهاكات حقوق الإنسان وتشريد السكان وانعدام الأمن الغذائي وآثار تغير المناخ أموراً تتطلب استجابة دولية قوية تفي بالولاية المتعلقة بحماية السكان المدنيين، والتزاماً فعالاً من جانب الحكومة برفاه الشعب السوداني.

وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق، من جهة، بشأن الآثار المدمرة لتغير المناخ والتدهور البيئي بوصفه عاملاً مضاعفاً للنزاع. وفي حالة السودان، إذا استمرت اتجاهات الجفاف، سيواجه البلد نقصا شديدا في الأغذية وهجرة واسعة النطاق بسبب فقدان سبل العيش، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الصعبة بالفعل التي تواجه الشعب السوداني.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالجزع إزاء الاتجاه المتزايد للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والذي لا يتم الإبلاغ عن العديد من حالاته. ومن بين الحالات المبلغ عنها، تشكل جرائم الاغتصاب نسبة ٨٠ في المائة، يرتكب أفراد ميليشيا قوات الدعم السريع والقوات المسلحة نسبة ٣٠ في المائة منها. ومن الضروري كفالة رصد هذه الحالات وتحليلها والإبلاغ عنها، حتى بعد خروج العملية المختلطة من دارفور، من خلال نشر مستشارين لشؤون حماية المرأة في الميدان.

ونحن بحاجة إلى إعادة التفكير في استراتيجية الخروج والتركيز على الحفاظ على قدرات البعثة لحماية المدنيين ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، على أن نستأنف، بعد فترة زمنية معقولة، المحادثات بشأن الانسحاب التدريجي للعملية المختلطة.

تتيح الأحداث الأخيرة في الخرطوم مجموعة من الفرص لإجراء مفاوضات سياسية تتسم بالشفافية ويقودها المدنيون من خلال حوار مفتوح، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة، من أجل استعادة النظام والسلام للشعب السوداني. وقبل كل شيء، يجب أن تيسر هذه المفاوضات إطلاق عملية مساءلة تكفل تقديم المسؤولين عن أعمال العنف ضد السكان المدنيين إلى العدالة، وتمكن من إجراء تحقيق مستقل في هذه الأفعال.

وإذا كنا نريد استعادة السلام في السودان، يجب تقديم المسؤولين عن ارتكاب الفظائع إلى العدالة. ولا بد من ضمان كرامة واحترام السودانيين وتطلعاتهم الديمقراطية، ولكن في المقام الأول، يجب استعادة مكانة المرأة السودانية ويجب كفالة مشاركتها في صنع القرار.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والأمين العام المساعد غيلمور على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن آخر التطورات في دارفور والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

منذ جلسة الإحاطة الأخيرة المعقودة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.8513)، أصبحت الولايات المتحدة تشعر بقلق متزايد من أن يؤثر عدم اليقين السياسي في الخرطوم سلبا على الحالة في دارفور. فالاستقرار هناك يرتبط بالحالة في بقية أنحاء البلد والمنطقة، على نحو ما أشار متكلمون آخرون. وتبعث خطورة

العديد من الحوادث التي وقعت مؤخرا في دارفور على القلق البالغ. فهذه الحوادث تلقي بظلال من الشك على التزام المجلس العسكري الانتقالي باحترام حقوق سكان دارفور والعمل بحسن نية من أجل التوصل إلى سلام دائم. وفي هذا الصدد، فإن التقارير التي أفادت بوقوع هجوم على مدنيين في دليج بوسط دارفور في ٩ حزيران/يونيه تبعث على القلق العميق. وقد أسفر ذلك الهجوم عن عدد من الإصابات، وندعو العملية المختلطة إلى إجراء تحقيق.

وبعيدا عن دارفور، فإن ما تردد عن استخدام قوات الأمن السودانية للعنف في الأسبوع الماضي لفض اعتصام سلمي أمر مثير للقلق أيضا. وقد أسفر الحادث الذي وقع خارج مقر قيادة القوات المسلحة السودانية في الخرطوم عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص وإصابة مئات آخرين. والتقارير التي تفيد بأن المجلس العسكري الانتقالي هو من يوعز بهذا العنف ضد المدنيين ويعرقل الرعاية الطبية ويحول دون الوصول إلى الإنترنت ويفرض قيودا على وسائط الإعلام والمجتمع المدني تثير تساؤلات خطيرة حول استعداد المجلس للتفاوض للانتقال إلى حكومة يقودها المدنيون.

وتدين الولايات المتحدة بقوة أعمال القتل والضرب والاعتداء الجنسي على المتظاهرين وغيرهم من المدنيين. وندعو المجلس العسكري الانتقالي إلى وقف هذه الاعتداءات وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لاستئناف المفاوضات السياسية مع تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. ويجب النظر إلى استمرار الدعم الدولي للعملية المختلطة في سياق بذل المجلس العسكري الانتقالي لجهود بحسن نية من أجل الإبقاء بشكل مسؤول على الخدمات الأساسية لشعب السودان وما يحرزه من تقدم في تيسير التوصل إلى حل سياسي مستدام للبلد.

ويمكن أن يتخذ المجلس العسكري الانتقالي خطوات لإظهار استعداده للتفاوض. وسيكون السماح بإجراء تحقيق مستقل في الأحداث التي وقعت في الخرطوم ومحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف الأخيرة خطوة أولى طيبة. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن إظهار المزيد من حسن النية بالسماح لجميع الأصوات السياسية بالتعبير بحرية عن آرائهم وسحب قوات الدعم السريع وغيرها من الميليشيات من الخرطوم.

وتؤيد الولايات المتحدة البيان الذي أصدره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٦ حزيران/يونيه وقرار الاتحاد الأفريقي بتعليق عضوية السودان ورسالته القوية بشأن ضرورة الانتقال بسرعة إلى حكومة يقودها المدنيون. كما نرحب بالمبادرة الأخيرة التي اتخذها رئيس الوزراء الإثيوبي، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالتواصل مع المجلس العسكري الانتقالي والمعارضة. فهذه الجهود ستساعد على تشجيع التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

إننا نحث جميع الأطراف على مواصلة العملية الرامية إلى تحقيق انتقال مدني في جو من الهدوء، ونحن على استعداد للعمل مع شركائنا في المجلس وفي المنطقة دعما لهذه الجهود.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، أشكر السيد لاكروا والسيد غيلمور على إحاطتيهما. وسأركز في بياني على ثلاث مسائل أساسية، وهي: الأوضاع في دارفور، وخروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والولاية القادمة.

بالنسبة للأوضاع في دارفور، فقد جدد لنا تقرير التقييم الاستراتيجي المشترك (S/2019/445) استمرار الاستقرار الأمني في دارفور، مع استبعاد تأثير استراتيجية خروج البعثة على الأوضاع في الإقليم، وهو الأمر الذي يجعلنا في المجلس مسؤولين عن ضمان الحفاظ على ما حققته البعثة من مكتسبات وتشجيع الخطوات التي يتخذها السودان لبسط سلطته على كافة أراضي دارفور.

أما محركات النزاع، فمن الممكن التعامل معها عبر وسائل غير حفظ السلام. فالمسائل المتعلقة بالأراضي وملكيتها وتغير

المناخ والعودة الطوعية الآمنة والكريمة للنازحين تُعتبر أمورا تدخل في صلب مرحلة بناء السلام ما بعد النزاع. ولم يعد حفظ السلام – كما كان سابقا – الوسيلة الأمثل للوضع في دارفور. وبناء على ما سبق، فإننا ندعو إلى استمرار البعثة في المسار الحالي، وفقا لما تم الاتفاق عليه في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) والبيان الرئاسي S/PRST/2018/19 الذي صدر عن المجلس في العام الماضي.

وبالنسبة لخروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نشيد بالأسلوب المبتكر للبعثة عبر عمل مهام الاتصال في الولايات، الذي يسهم في تحقيق خروج تدريجي وسلس للبعثة عبر تعزيز التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في مجالات بناء السلام.

لقد وجدنا في تقرير البعثة (S/2019/305) قبل شهرين وتقرير التقييم الأخير، محل نقاشنا اليوم، دعوة لتبسيط النقاط المرجعية والمؤشرات وتأكيدا لتحقق معظمها في دارفور. وبما أن اتفاق الدوحة للسلام يظل مرجعية الحل السياسي في دارفور، وبما أن معظم الأطر التشريعية المطلوبة في التقرير قد تحققت، فإننا نرى أن أولوية الحل السياسي في دارفور تسير كما هو مطلوب لولا تلكؤ بعض الأطراف في الانضمام للعملية السلمية. ولا يمكن أن تظل البعثة واستراتيجية خروجها رهينة لمدى استعداد تلك الأطراف للتعاون. فلطالما تعاونت حكومة السودان في هذا المجال، تعينها في ذلك البعثة، ممثلة في الممثل الخاص المشترك، بالإضافة إلى الجهود المشكورة لدولة قطر وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

بالنسبة للولاية القادمة، سنعمل خلال فترة الأسبوعين القادمين على ولاية جديدة للبعثة، نأمل أن تكون مختصرة وواضحة في تأكيدها على أحد خيارات الخروج، ومحددة في المجالات التي يجب التركيز عليها كبناء القدرات ودعم سيادة القانون وتعزيز الملكية الوطنية وتوطيد التعاون والاتساق مع الفريق القطري في دارفور. ونشكر السودان الشقيق على تعاونه ونتطلع إلى مزيد من التعاون خلال مراحل تخفيض وانسحاب وتصفية البعثة بشكل سلس وآمن.

إننا نتابع باهتمام وعن كثب التطورات في السودان. وندعو كافة الأطراف إلى الهدوء وضبط النفس ونبذ العنف والاستمرار في الحوار من أجل ضمان نجاح العملية السلمية الانتقالية. ونعرب عن أملنا في أن تسفر الإجراءات التي اتُخذت لمعالجة تلك التطورات عما يحقق الأمن والاستقرار للسودان، وبما يلبي آمال وتطلعات أبناء شعبه الشقيق. ونناشد أبناء الشعب السوداني، بكافة فئاته، تغليب المصلحة العليا للوطن ووضعها فوق كل اعتبار من أجل السودان ووحدته وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه.

ونكرر تأكيدنا أن ما يجري في السودان هو شأن داخلي لا يجب التدخل فيه عملا بمواد الميثاق. ونجدد الدعوة إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسودان وأن ينحصر نقاش كل بند في موضوعه، بما في ذلك موضع البعثة اليوم، وألا تُستخدم الظروف الحالية لتغيير مسارات اتفق عليها المجلس في قرارات سابقة.

أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد أحمد (السودان): أرجو أن أنقل لكم، سيدي الرئيس، سعادتنا برؤية بلدكم الشقيق يترأس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. وأرجو أن أتقدم بالشكر إلى السيد وكيل الأمين العام لاكروا على الإحاطة التي قدمها والسيد غيلمور.

كذلك لا بد لي أن أشكر مجهودات فريق التقييم الاستراتيجي. الذي قام بزيارة إلى دارفور، لتقييم الحالة في دارفور، وقدم تقريرا نرى فيه مهنية كبيرة (S/2019/445). أطلعنا على التقرير المعروض أمامكم بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية

المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والذي أكد على استمرار تحسن الأوضاع الأمنية في جميع ولايات دارفور، التي ظلت تنعم بالأمن والاستقرار خلال الفترة الماضية، مستشرفة العهد الجديد الذي بدأ في السودان صباح ١١ نيسان/أبريل الماضي.

وكما أوضح فريق التقييم الاستراتيجي في تقريره المعروض أمامكم أن الأوضاع الآن في دارفور تستوجب الانتقال من مربع حفظ السلام إلى مقاربة جديدة تقوم على أساس التعافي الاقتصادي والتنمية والاستقرار. وهنا نؤكد على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة، بكل مؤسساتها ووكالاتها، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري في الخرطوم، لمعالجة ما تبقى من مظاهر النزاع والتي بالتأكيد لا تتمكن العملية المختلطة بقوامها وخبراتها الحالية من القيام به.

لقد شهدت ولايات دارفور في الفترة الماضية تركيزا على مسائل تعزيز الأمن والاستقرار من خلال حملة جمع الأسلحة وتعزيز هيبة وسيطرة الدولة لتأمين العودة الطوعية للمشردين داخليا، والعمل كذلك على إنجاح الموسم الزراعي، الذي نرجو أن يسهم في تعزيز الأوضاع الأمنية والمعيشية.

وأرجو التأكيد على أن السودان يتطلع إلى استمرار التعاون مع الأمم المتحدة وأعضاء مجلسكم الموقر في تحقيق وتنفيذ خروج العملية المختلطة، وفقا لما ورد من توصيات في تقرير التقييم الاستراتيجي. وتم اعتماده، أي تقرير التقييم الاستراتيجي المشترك، في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أمس، واعتمده كذلك مجلسكم الموقر في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨). حيث لا اختلاف فيما ورد في القرار وما هو موجود الآن في التقرير المعروض أمامكم وهو استمرار خروج العملية المختلطة من دارفور عبر مراحل محددة.

كما أعيد التأكيد على التزام السودان الكامل بتسهيل عمل العملية المختلطة في دارفور حتى خروجها. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، إن السودان دولة مستقلة تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها. وهو حق مكفول بموجب ميثاق الأمم المتحدة. هذا الميثاق الذي يضمن للسودان الاستفادة من الموارد المتاحة داخل حدود الدولة، بما يتوافق مع المصلحة العامة للشعب السوداني.

ثانيا، إن السودان ملتزم بكافة الاتفاقيات الموقعة مع الأمم المتحدة والعملية المختلطة فيما يخص استخدام وتسليم المواقع التابعة للعملية المختلطة والتي تسلم إلى الحكومة السودانية، بموجب مذكرة تفاهم، كما جرت العادة، توقع ويتم الاتفاق عليها بين الطرفين، الحكومة السودانية والعملية المختلطة.

ثالثا، أود أن أنقل إليكم القرار الذي أصدره المجلس العسكري الانتقالي أمس بسحب كل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المتواجدة الآن في المواقع التي استلمتها الحكومة السودانية من العملية المختلطة وإيقاف العمل بالقرار رقم ١٠٢ لعام ٢٠١٩ والذي صدر في أيار/مايو الماضي. أكرر سحب القوات المسلحة الموجودة والأجهزة الأمنية الموجودة في المواقع التي استلمتها الحكومة السودانية من العملية وإيقاف العمل بالقرار رقم ١٠٢ لعام ٢٠١٩ الذي أصدره المجلس العسكري في أيار/مايو الماضي بتسليم المواقع إلى قوات الدعم السريع. وسنعمم عليكم نص القرار لاحقا.

وبناء على المعطيات السابقة وعلى النتائج التي خلص إليها تقرير التقييم الاستراتيجي، فإن الضرورة تقتضي الاستمرار في تنفيذ مقترحات فريق التقييم الاستراتيجي التي اعتمدت من الأمانة العامة وقدمت إلى مجلسكم الموقر. وكما تعلمون، فإن الإطار الزمني المقترح والذي أكد عليه التقرير هو خروج العملية المختلطة وإنهاء ولايتها في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ وتصفيتها في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

وعليه، أؤكد لكم أن موقف الحكومة السودانية القاطع هو الاستمرار في خروج العملية المختلطة حسب الإطار الزمني،

والرفض القاطع لأي محاولة لتأجيل أو إيقاف عملية خروج العملية المختلطة. ونرفض بقاء قوات العملية المختلطة في دارفور، في ظل عدم وجود أي حاجة أو مبرر أو سبب لبقائها، بينما هي تعيق بوجودها، وكما قدم لكم السيد بيتر شومان تقريرا قبل عام أو عامين يتحدث فيه عن أهمية خروج قوات حفظ السلام من دارفور لإتاحة الفرصة للتنمية والاستقرار والاستثمار فيها. يجب أن يستمر مجلسكم في النظر بذهن منفتح في تداعيات أي محاولة لتعطيل أو تأجيل هذا الخروج حسب الجدول الذي قدمه فريق التقييم الاستراتيجي، الذي زار دارفور، ووقف على الأوضاع فيها بالتفصيل.

وكما قلت إن هذا الموقف لاستمرار الخروج يتوافق تماما مع طابع المرحلة وطبيعة الأوضاع الآن في دارفور، والتي تحتاج إلي تبني مسار جديد ينقل الحالة إلى مرحلة تطبيع الحياة واستدامة السلام، خاصة بعد التحول السياسي الكبير. السادة الأعضاء الذين تحدثوا عن العملية السياسية وأنها لا تتقدم. المتابع الآن يجد أن التحول السياسي الذي حدث في السودان في ١١ نيسان/أبريل فتح الباب واسعا أمام الحركات المسلحة التي تمانع وترفض الانخراط في العملية السياسية للمشاركة بحرية كاملة في بناء وصياغة مستقبل السودان القادم. بكل الحق الكامل لهذه المشاركة ولهذا التواجد في الساحة السياسية.

هنا أود أن استرعي انتباه الجميع بصورة عامة، وانتباهكم في مجلس الأمن الموقر على وجه الخصوص، إلى ضرورة الاستفادة من هذه الفرصة المتاحة الآن في السودان. دارفور لم تتأثر بالأحداث السياسية في الخرطوم. علينا الاستفادة من تلك الفرصة في تحقيق السلام الشامل الذي يعكس نجاح بعثة دارفور، أي العملية المختلطة في دارفور، وتأديتها للدور الذي كان مخططا ومرجو له من قبل مجلسكم، والاتحاد الأفريقي، والحكومة السودانية التي رحبت بها وقدمت لها كل عون مطلوب. وهذا يأتي وفقا لتطلعات شعبنا نحو استدامة السلام والأمن في دارفور. وخروج العملية المختلطة يعني تأكيد نجاح مفهوم الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام في أفريقيا والحفاظ عليه. كذلك، أخوتي الأفارقة، الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس، تحقيقا لهذه الخطة في خروج العملية المختلطة بنجاح تؤكد مبدأ عزيز علينا في أفريقيا، ألا وهو إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وهذا مبدأ يجب أن نكرسه وندافع عنه في هذا المجلس.

نحن في السودان نحيي الجهود الحثيثة التي تجري على قدم وساق لاستكمال عملية السلام. ونرجو مرة أخرى، أن نرحب بحلول فجر السلام وبناء السلام في دارفور، الذي يعني التنمية، والتي تعني بدورها إنهاء مظاهر الصراع والقضاء قضاء مبرما عليها. ويشكر وفد بلدي العملية المختلطة على ما تقوم به في مختلف المجالات، وعلى تضحيات حفظة السلام الذين قدموا دماءهم مهرا لتحقيق الأمن والسلام في دارفور، لهم منا كل التحية. واعترافا من جميع أبناء الشعب السوداني بهذا الجميل الذي قدموه خلال الأعوام الماضية. كما نشكر جميع الدول المساهمة بقوات في العملية المختلطة أو بوحدات شرطة. ونؤكد ونجدد التزام واستعداد السودان للتعاون مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة بالعملية المختلطة حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلدي.

أرجو أن أضيف بعض التعليقات التي لم أكن أتمنى أن ألجأ إليها، إلا أن قيام بعض أعضاء مجلسكم الموقر هذا بالخوض في شأن داخلي، أي الشأن السياسي السوداني الداخلي، حملني على أن أقدم هذا التوضيح، وأرجو أن يتسع صدركم وعقلكم لما سأقوله. حيث يبدو أن بعضا من أعضاء هذا المجلس لا يزالون يفكرون بعقلية تاريخية تحررت منها بلادي، وتحررت منها أفريقيا كلها منذ عقود. وهذا يجعلهم يخطئون باستخدام منبر وبند في مجلس الأمن بالحديث عن موضوع خارج هذا النطاق. وهذا أمر ترفضونه أنتم في مجلس الأمن عبر إجراءاتكم، ويرفضه الميثاق

قبل كل شيء، الميثاق الذي حدد لمجلس الأمن متى يتدخل في أي شأن داخلي بدوره.

أشير هنا بكل وضوح إلى أن ما يجري في السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وحتى اليوم إنما هو شأن داخلي لا يملك مجلس الأمن أو أحد أعضائه الولاية أو الحق في مناقشته، أو التداول بشأنه. وهذا كما تعلمون ويعلم الجميع ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وتجدون أني في حِلٍ من أن أشرح لكم بأن ولاية مجلس الأمن تقتصر فقط على ولايات دارفور. هذه الجلسة وفقا لجدول الأعمال الذي اعتمدتموه، يجب أن تقتصر فقط على مناقشة الأوضاع في دارفور. كما أن بند جدول الأعمال الذي أقره المجلس يتعلق بمناقشة التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أرجو أن أشير أيضا إلى الجهود التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والسيد رئيس وزراء إثيوبيا، الدكتور أبي أحمد، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للتوسط والتوفيق بين مواقف الأطراف السودانية السياسية. وقد أدت هذه الوساطة إلى تحقيق تقارب نأمل أن يُفضي في الأيام القليلة المقبلة إلى اتفاق نهائي، يقود البلاد في المستقبل القريب إلى دولة مدنية ديمقراطية تواصل إسهامها في بناء سلام مستدام في أفريقيا والعالم. ولذلك، أرجو أن ينأى مجلسكم الموقر بنفسه عن أي تدخلات تتعارض مع الجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والتي تؤثر سلبا على فرص تحقيق التوافق بين المكونات السياسية السودانية بالسرعة المطلوبة.

أما فيما يخص الحديث عما وقع من أحداث في يوم ٣ حزيران/يونيه، فهذه أحداث مأساوية نأسف لها، ونرجو الله أن يتقبل ضحاياها برحمته، وأن يشفي جراحاها. أرجو أن أوضح أن الحديث عن هذه الأحداث غير دقيق. فهناك خلط كبير في الإحصاءات الواردة بشأنها. وأرجو أن أفيدكم بأن المجلس العسكري كوّن لجنة عسكرية للتقصي والتحقيق في هذه الأحداث وستعلن نتيجتها غدا السبت الموافق ١٥ حزيران/يونيه كما أُعلن، وقبل ذلك كوّن النائب العام السوداني لجنة قضائية للتحقيق في الأحداث وتقديم مرتكبيها إلى المساءلة والمحاكمة العادلة التي تؤكد إصرار السلطات السودانية على مكافحة الإفلات من العقاب.

نحن بانتظار انتهاء هذه التحقيقات وإعلان نتائجها. وعليه، أرجو ألا يقفز أعضاء المجلس الموقرون على الحقائق، وألا يتعجلوا الوقت، وأن ينتظروا حتى تقوم السلطات السودانية، التي تتمتع بالكفاءة والقدرة والعزيمة، لكي تقوم بعملها في إصدار أو توجيه التحقيقات ومحاسبة الجناة.

أرجو شاكرا أن ترفعوا أيديكم عن الوضع الداخلي السياسي السوداني، وأطمئنكم بأن الشعب السوداني العظيم صاحب الحضارة الضاربة جذورها في التاريخ قادر بوعيه وحبه لبلده على الوصول إلى غايات وأهداف ثورته المجيدة، وعلى القيام ببناء مستقبله الواعد، والإسهام في خدمة البشرية جمعا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا للرد على التعليقات التي أُبديت أو الأسئلة التي طُرحت.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. طرح ممثل الاتحاد الروسي سؤالاً بشأن المسائل الفنية التي يمكن أن يكون لها تأثير على عملية الخفض التدريجي للقوات. حتى الآن، تمكنت العملية المختلطة من تنفيذ الخفض التدريجي على النحو المحدد في القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨). وبطبيعة الحال، لا بد من حل عدد من المسائل التقنية، ولكننا على دراية بها، وهي لا تحول دون تنفيذ عملية الخفض التدريجي. ويتعيّن علينا، في الوقت نفسه، التعامل مع قيود لوجستية وفي بعض الأحيان مع إجراءات مطولة، بيد أننا نعكف على معالجة هذه الأمور بالتعاون مع محاورينا السودانيين.

وبناءً على ذلك، فإن الإطار الزمني الذي يمكننا خلاله عادة إعادة نشر وحداتنا خارج البلد يتراوح بين ستة وتسعة أشهر تقريبا. ويشمل ذلك نقل الوحدات من معسكراتها وإعادة تجميع معداتها في الفاشر قبل نقلها في نهاية المطاف إلى بورتسودان والتأكد من صدور التصاريح اللازمة. وكما قلت، لم يكن أي من تلك الأمور سهلاً على الإطلاق، ولكننا تمكنا من معالجتها حتى الآن. وبطبيعة الحال، فإن التفاعل مع السلطات السودانية أمر بالغ الأهمية في هذا السياق، وقد كان للوضع المتقلب في الخرطوم بعض التأثير على ذلك، كما ذكرت في بياني. وأياً كان الأثر المحتمل لهذا الوضع المتقلب على الحالة الأمنية العامة، ليس في دارفور وحدها ولكن في بقية أنحاء البلد، فقد يكون له أيضاً تأثير محتمل على الإجراءات التي وصفتها بإيجاز. وهذا ما أود قوله أساسا ردا على السؤال الذي طرحه زميلي الروسي.

الرئيس: أشكر السيد لاكروا على التوضيحات التي قدمها.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.